حزب الديمقراطيين الجدد

الأرضية الانتخابية

حـــزب الديمقراطيين الجدد

ⵓⵔⵜⵉ ⵏ ⵉⵎⴰⵔⵔⴰⵡⵉⵏ ⵉⵎⵣⵡⵓⵔⵏ

Parti des Néo-Démocrates

الأرضية الانتخابية

لحزب الديمقراطيين الجدد

محينة - 2026

السياق المؤسساتي والسياسي:
من الفعالية التنظيمية إلى النجاعة التدبيرية

يدخل حزب الديمقراطيين الجدد مرحلة التحضير للاستحقاقات التشريعية لسنة 2026 وهو يستحضر الحصيلة المرحلية للحكومة المغربية التي قدمت أمام البرلمان وفق أحكام الفصل 101 من الدستور. إن قراءة الحزب لهذه الحصيلة تنطلق من مبدأ "الفعالية والنجاعة" الذي يتبناه؛ حيث يرى أن الانتقال نحو الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي الشامل يتطلب تسريع وتيرة تنزيل ورش الحماية الاجتماعية ودعم الاستثمار المنتج.

إن الحزب، وهو يتابع النجاعة التدبيرية الحكومية لتنزيل هذه الإصلاحات، يشدد على ضرورة ربط المسؤولية بالمحاسبة كمكسب دستوري وكركيزة أساسية لبناء دولة عصرية يسود فيها فصل السلطات وضمان الحقوق والحريات.

وتمثل هذه الأرضية الإنتخابية لحزب الديمقراطيين الجدد وثيقة مرجعية متطورة صيغت لتعبر عن نضج التجربة السياسية للحزب الذي تأسس في شتنبر 2014 تحت شعار "قليل من الإيديولوجيا وكثير من النجاعة والفعالية".

ونظرا للتحولات العميقة التي شهدها المغرب بين سنتي 2021 و2026، يفرض على الحزب تحيين أرضيته الإنتخابية لتتوافق مع مخرجات "الدولة الاجتماعية" والرهانات السيادية الجديدة في مجالات الماء، الطاقة، الرقمنة والقضاء.

كما يلتزم الحزب في هذه النسخة المحينة بالثوابت الجامعة للمملكة، المتمثلة في الدين الإسلامي السمح، والملكية الدستورية، والوحدة الوطنية متعددة الروافد، والخيار الديمقراطي، مع اعتبار دستور 2011 محطة تاريخية لا تزال تتطلب تنزيلا ديمقراطيا يواكب طموحات العصر.

وتتأسس الأرضية الانتخابية لحزب الديمقراطيين الجدد على ثلاثة محاور أساسية:

- **إنتاج الثروة والسيادة الاقتصادية في ظل التحولات الرقمية والخضراء**
- **تلبية الحاجات**
- **إثراء الهوية وتعزيز الوحدة الوطنية.**

-I-

إنتاج الثروة والسيادة الاقتصادية في ظل التحولات الرقمية والابتكار التكنولوجي

ترتكز الأرضية الإنتخابية لحزب الديمقراطيين الجدد على محور "إنتاج الثروة" كمدخل أساسي لتحقيق العدالة الاجتماعية. وفي سياق سنة 2026، لم يعد إنتاج الثروة يقتصر على القطاعات التقليدية، بل امتد ليشمل رقمنة الإدارة العمومية والسيادة الطاقية والاقتصاد الأزرق والابتكار التكنولوجي.

ويرى حزب الديمقراطيين الجدد أن هناك حزمة من الإجراءات الأساسية لبناء اقتصاد قوي ومرن يواكب الرهانات التكنولوجية والبيئية الحديثة، وتتضمن:

رقمنة الإدارة العمومية وتشجيع الاستثمار المنتج ودعم المقاولات الصغرى والمتوسطة

يلتزم حزب الديمقراطيين الجدد، من أجل نسيج مقاولاتي مرن وإدارة عمومية في خدمة الاستثمار المنتج، بالارتقاء بالمغرب ليكون ضمن أفضل 50 دولة عالميا في مؤشر تطور الحكومة الإلكترونية بحلول سنة 2030، والمساهمة بـ 100 مليار درهم في الناتج الداخلي الإجمالي عبر التحول الرقمي. كما نلتزم بالقضاء على التعقيد الإداري الذي يستنزف وقت وجاذبية المقاولات والمستثمرين الخواص عبر المصادقة العاجلة على مشروع قانون رقمنة الخدمات الإدارية لفرض الربط الآلي والشامل للمعطيات بين مختلف القطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية. وإصلاح وتطهير القانون رقم 55.19. إلى جانب تفعيل استراتيجية تكوين 100 ألف شاب سنويا في المهارات الرقمية وضخ دماء جديدة من الكفاءات الشابة المؤهلة داخل المرافق العمومية الترابية لتبني التدبير القائم على النجاعة والمرونة عوض البيروقراطية التقليدية.

ولأن المقاولات الصغرى والمتوسطة تمثل أزيد من 95% من النسيج المقاولاتي المغربي، فإن برنامجنا الإنتخابي يلتزم بحمايتها وتمكينها ماليا عبر مسارات رقمية وقانونية مرنة ك:

1. **تفعيل كوتا الـ 20% بقوة القانون** عبر الإصدار الفوري والمستعجل للمراسيم التطبيقية لقانون الصفقات العمومية، لتمكين المقاولات الصغرى من حصتها القانونية

البالغة 20% من الصفقات والطلبيات العمومية. وإيقاف نزيف الخسائر المالية غير المقبولة التي تكبدتها المقاولات الصغرى والتي ناهزت 68 مليار درهم خلال سنة 2025 وحدها جراء احتكار الاستثمارات من طرف الشركات الكبرى.

2. **تعديل ميثاق الاستثمار الجديد** من خلال مراجعة شرط الاستثمار الأدنى البالغ مليون درهم كمعيار للاستفادة من صندوق الدعم الجديد، وهو الشرط الذي يقصي تلقائيا 99.99% من المقاولات الصغيرة جدا. كما سنشرع "قانونا للأعمال الصغيرة" يمنح هذه الفئات تسهيلات ضريبية وتمويلية خاصة تتناسب مع رغبتها في النمو.
3. **الحماية الرقمية للسيولة المالية** عبر التطبيق الصارم لغرامات التأخير بموجب القانون رقم 69.21 عبر التصاريح الإلكترونية لمنصة "SIMPL"، والتي نجحت في تقليص فترات الأداء بـ 32 يوما لفائدة المقاولات الصغيرة جدا. ويتجلى التزامنا السياسي في منع إجراءات الحجز المباشر على الحسابات من طرف إدارة الضرائب وصندوق الضمان الاجتماعي للمقاولات الهشة، ومراجعة مقترح الرفع الضريبي عليها من 10% إلى 20% لضمان بقائها واستدامتها.

كما يهدف حزب الديمقراطيين الجدد إلى تحويل تدبير الاستثمار من المنظور اللا ممركز الجامد إلى بيئة رقمية وتفاعلية شفافة عبر:

1. **رقمنة المراكز الجهوية للاستثمار** وذلك من خلال توحيد ورقمنة المسار الكامل لإيداع ودراسة ملفات الاستثمار وتتبعها إلكترونيا، لتقليص مدة معالجة الرخص والترخيصات الاستثمارية إلى النصف.
2. **منصة جغرافية رقمية للعقار الصناعي** عبر إحداث خريطة رقمية تفاعلية ومحينة تعرض الوعاء العقاري المخصص للمناطق الصناعية، وشروط الولوج إليها لقطع الطريق أمام المضاربات العقارية التي ترفع كلفة الإنتاج وتفرغ العقار من غاياته الإنتاجية.

إن تحقيق الأثر الاقتصادي يتطلب بيئة قائمة على تكافؤ الفرص وحماية حقوق الملكية الفردية عبر:

1. **الرقمنة كدرع ضد الرشوة** من خلال تعميم قنوات الأداء والترخيص والتعاقد اللامادي لتقليص الاحتكاك المباشر بين الموظف العمومي والمرتفق، مما يغلق منافذ الابتزاز والرشوة.
2. **التكامل المؤسساتي للرقابة والتحري** حيث سنعمل على دعم وتنزيل الاستراتيجية الخماسية للهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، ما بين سنتي 2025-

2030، عبر تفعيل آليات اليقظة الرقمية المبكرة، وتنشيط فوري لاتفاقيات التعاون الرقابي مع مجلس المنافسة ورئاسة النيابة العامة لمحاربة الاحتكار والفساد المالي وتأمين نزاهة الأسواق.

3. **الدمج الرقمي المرن لاقتصاد الظل** من خلال استغلال البنية المعلوماتية للسجل الاجتماعي الموحد والسجلات التجارية المبسطة لتقديم حوافز رقمية ومالية جاذبة لنقل القطاع غير المهيكل، الذي يمثل 30% من الناتج المحلي الإجمالي، إلى النسيج المنظم تدريجيا وبسلاسة، دون اللجوء إلى المقاربات الزجرية العقيمة

السيادة الطاقية ومشروع الهيدروجين الأخضر

يتبنى حزب الديمقراطيين الجدد رؤية استراتيجية تجعل من المغرب قطبا عالميا في الطاقة النظيفة. إن تخصيص المملكة لمليون هكتار لمشاريع الهيدروجين الأخضر يمثل فرصة تاريخية لتحقيق الاستقلال الطاقي. ويدعم حزب الديمقراطيين الجدد التوجه نحو جذب الاستثمارات الدولية، مثل التحالف الأمريكي الإسباني الألماني الذي ضخ 4.5 مليار دولار في مدينة العيون لإنتاج الأمونيا الخضراء.

إن الهدف الاستراتيجي الأسمى لحزب الديمقراطيين الجدد هو خفض العجز المالي المرتفع البالغ حاليا 4.5% من الناتج المحلي الإجمالي، والحد من لجوء الدولة المفرط للاقتراض الذي رفع الدين العمومي إلى 75%، وذلك عبر عكس نسب الاستثمار ليساهم القطاع الخاص بثلثي الاستثمار الوطني بحلول سنة 2035، مع الارتقاء بالمغرب إلى ريادة الاقتصاد الأخضر العالمي.

لقد نجح المغرب في تعبئة مليون هكتار من أراضيه لمشاريع الهيدروجين الأخضر وجذب استثمارات بمليارات الدولارات، مثل مجمع العيون لإنتاج الأمونيا بقيمة 4.5 مليار دولار، ولكن التحدي هو جعل هذا الزخم محركا للشركات المحلية. لذلك يلتزم حزب الديمقراطيين الجدد في برنامجه الإنتخابي بـ:

1. تشريع قانون "المحتوى المحلي" من خلال فرض شروط إلزامية في دفاتر التحملات تلزم جميع التحالفات والشركات الأجنبية المستفيدة من "عرض المغرب للهيدروجين الأخضر" والوعاء العقاري العام بتوجيه نسبة لا تقل عن 30% من طلبياتها، وخدماتها الهندسية، والصيانة، والتوريد إلى المقاولات الصغرى والمتوسطة المغربية لتوطين التكنولوجيا محليا.
2. تحقيق الأمن المائي والغذائي المتكامل عبر تسريع وتيرة محطات تحلية مياه البحر للوصول لتغطية 60% من الحاجيات بحلول سنة 2030 شريطة تشغيلها بالطاقة المتجددة بنسبة 100%.

3. دعم التموقع السيادي للمكتب الشريف للفوسفاط من خلال مواكبة المجموعة لإنتاج مليون طن من الأمونيا الخضراء بحلول سنة 2027 و3 ملايين طن بحلول سنة 2032، لإنهاء التبعية لاستيراد الأمونيا الأحفورية، التي بلغت مليوني طن في سنة 2024، وحماية ميزاننا التجاري من صدمات الأسعار العالمية.

لا يمكن الحديث عن نجاح استراتيجي والبلد يسجل إفلاس أكثر من 40,000 مقاولة في سنة2024 وتوقعات بتجاوز الرقم 52,000 حالة بنهاية سنة 2025 وبداية سنة 2026. لذلك نجدد التزامنا بنفس التدابير الاستعجالية واردة الذكر أعلاه. كما سنعمل من موقعنا السياسي على دفع المنظومة البنكية والمالية للتخلي عن نزعتها التحفظية المفرطة من خلال:

- **حكامة جديدة لبرامج الدعم والتمويل من خلال** إصلاح برامج القروض المدعمة، مثل "انطلاقة" الذي سجل عجز سداد بنسبة 18% ورفض الأبناك لـ 40% من ملفاته لغياب التأطير. وسنقوم بتقديم ضمانات مرنة من طرف الدولة تفوق 80% لتشجيع البنوك على منح الائتمان وتقليل مخاوفها من المخاطر، مع ربط التمويل ببرامج مرافقة وتأهيل بعدي إلزامية.
- **العدالة الجبائية وحماية السيولة عبر** التراجع الفوري عن مقترح الرفع الضريبي على الشركات الصغرى من 10% إلى 20% لتأمين سيولتها المالية ومساعدتها على البقاء وخلق فرص الشغل.
- **منع الإجراءات الزجرية القاتلة** من خلال حظر اللجوء العشوائي لآلية الحجز المباشر على الحسابات والسجلات التجارية من طرف إدارات الضرائب وصناديق الضمان الاجتماعي ضد المقاولات الهشة المتعثرة، واعتماد مقاربات مرنة للتسوية الودية وجدولة الديون التجارية والجبائية.

الأمن المائي وتحلية مياه البحر

تتجلى عقيدة حزب الديمقراطيين الجدد في عدم إمكانية بناء سيادة مائية وطنية وبأدوات ومعدات مستوردة من الخارج، لذلك نلتزم بالانتقال بملف الماء من تدبير أزمات "الإفلاس المائي" الظرفية إلى إرساء ركائز "الأمن القومي المائي والغذائي" كحق دستوري ثابت لكل مغربي ومغربية.

يؤسس هذا البرنامج لسياسة مائية وطنية سيادية تقطع مع الحلول الترقيعية وتستجيب لتوجيهات مواءمة الاقتصاد مع الإمكانات الطبيعية الشحيحة للمملكة جراء توالي سنوات الجفاف البنيوي.

إن استمرار الاعتماد الكلي على استيراد التكنولوجيا الحيوية لتحلية مياه البحر يكلف خزينة الدولة والمالية العامة نزيفا مستمرا للعملة الصعبة، في وقت تصل فيه كلفة إنتاج المتر المكعب من مياه التحلية إلى حوالي 23 درهما بينما تباع للمواطنين بـ 5 دراهم فقط بدعم مباشر من الدولة. وعليه يلتزم حزب الديمقراطيين الجدد بالتدابير الآتية:

1. **تأسيس صناعة وطنية لمعدات التحلية** عبر إلتزامنا بوضع خطة استراتيجية فورية للانتقال من "شراء وتوريد المعدات" إلى "التصنيع والتوطين المحلي". سنفرض في دفاتر تحملات الصفقات العمومية الكبرى إنتاج وتجميع قطع الغيار الأساسية، ومضخات الضغط العالي، وأغشية التناضح العكسي داخل المغرب بسواعد وعقول وطنية.
2. **تحفيز الابتكار والبحث العلمي المالي** من خلال إطلاق صندوق وطني لدعم الابتكار المائي والشركات الناشئة المتخصصة في تكنولوجيا المياه، وتطوير براءات اختراع مغربية لتقليل تكاليف الصيانة الدورية للغشاء ومعدات التشغيل بالعملة الصعبة على المدى الطويل.
3. **مكافحة "التبعية الطاقية" للتحلية** وذلك بالإلتزام بالربط الكامل والشامل، بنسبة 100%، لجميع محطات التحلية الوطنية بشبكات طاقة ريحية وشمسية محلية لخفض التكلفة التشغيلية وحماية الفاتورة الطاقية للبلاد من تقلبات الأسواق الدولية.

إن الرهان على تحلية مياه البحر دون دمجها في مزيج مائي مرن سيزيد من العبء المالي والبيئي على المحطات؛ إذ يؤدي التخلص العشوائي من المياه شديدة الملوحة في البحر إلى تدمير المنظومة البيئية والتنوع البيولوجي البحري. وعليه يلتزم حزب الديمقراطيين الجدد بالآتي:

1. **التطبيق الصارم لعقيدة "المزيج المائي المندمج"** عبر العمل على دمج التحلية كرافعة مكملة مع تعميم وتوسيع مشاريع "إعادة استعمال المياه العادمة المعالجة" لتصل إلى تعبئة 100 مليون متر مكعب سنويا بحلول سنة 2027.
2. **حظر استعمال المياه المحلاة للاستخدامات غير المنزلية** من خلال الإلتزام بفرض استعمال المياه العادمة المعالجة حصرا لري حدائق المدن والمساحات الخضراء وملاعب الغولف والأنشطة الصناعية الكبرى في جهات المملكة.
3. **تخفيف العبء المالي والبيئي عن محطات التحلية** عبر توجيه المياه المحلاة ذات الكلفة الاستثمارية العالية حصرا للتزويد بمياه الشرب ومساندة النسيج المقاولاتي المحلي لتعزيز الاستقرار الاجتماعي والعدالة المجالية بين السواحل والمناطق الداخلية.

لقد أثبتت الأزمات المتتالية أن نموذج "الكل للتصدير" الفلاحي استنزف فرشتنا المائية الجوفية وحرم المغاربة من مواردهم الحيوية. وعليه، يلتزم حزب الديمقراطيين الجدد بمراجعة شاملة وشجاعة للسياسة الفلاحية وفقا للركائز التالية:

1. **القطع مع دعم ريع الزراعات المستنزفة للماء** عبر إلتزامنا بالمنع التام والتلقائي للزراعات التصديرية المستنزفة للمياه، مثل الفواكه الحمراء، البطيخ الأحمر، والحوامض، من الاستفادة من مياه التحلية المدعمة من طرف الدولة.
   لن يدفع دافع الضرائب المغربي كلفة تحلية المياه ليتم تصديرها على شكل طماطم وبطيخ نحو الأسواق الخارجية.
2. **صياغة خريطة فلاحية ترابية قائمة على "الواقع المائي"** من خلال إعادة تخطيط الإنتاج الفلاحي الوطني ليتلاءم طرديا مع حجم الإجهاد المائي لكل جهة، مع الاستغناء التام عن المزروعات الدخيلة التي تفوق طاقة الأحواض المائية المحلية.
3. **توجيه مياه التحلية لدعم "السيادة الغذائية"** عبر تخصيص الدعم الفلاحي لمياه التحلية حصرا للمنتجات المعيشية والغذائية الأساسية للساكنة المغربية، مثل الحبوب، القطاني، والخضروات الأساسية، لضمان وفرتها واستقرار أسعارها في الأسواق الوطنية وحماية القدرة الشرائية للمواطنين.
4. **دعم مرونة الفلاح الصغير** من خلال التزامنا بتوجيه الاستثمارات والنجاعة المائية لتوسيع شبكات الري بالتنقيط ودعم صغار ومتوسطي المزارعين لتبني محاصيل مقاومة للتغيرات المناخية وتوطين زراعات مستدامة تحافظ على التربة والموارد الشحيحة.

يعتبر حزب الديمقراطيين الجدد أن "الأمن المائي" هو الركيزة الأساسية للاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. وفي ظل ندرة المياه التي عانى منها المغرب، يثمن الحزب تسريع وتيرة إنجاز محطات تحلية مياه البحر. إن محطة الدار البيضاء الكبرى، التي تعد من بين الأكبر عالميا بقدرة 300 مليون متر مكعب سنويا، تمثل نموذجا للنجاعة التي ينادي بها الحزب. كما أن محطة الداخلة، التي تعتمد بنسبة 100% على الطاقة المتجددة لسقي 5200 هكتار، تجسد رؤية الحزب في الدمج بين النجاعة البيئية والإنتاجية الفلاحية.

التكامل القاري وأنبوب الغاز الأطلسي

ندخل اليوم غمار مرحلة حاسمة ومفصلية من تاريخ مملكتنا الشريفة. إن التحولات الجيو-استراتيجية والاقتصادية الكبرى التي شهدها نصف العقد الأخير تفرض علينا الانتقال من مقاربة التدبير اليومي للأزمات إلى هندسة سيادة وطنية وقارية متكاملة ومانعة للصدمات.

إن حزب الديمقراطيين يهدف إلى تسطير برنامج لتحويل التحديات الجيوسياسية والمناخية الحالية إلى روافع لإقلاع اقتصادي حقيقي يحمي مقاولاتنا الوطنية، ويؤمن مواردنا الحيوية، ويفرض مكانة المغرب كقوة طاقية أطلسية عابرة للقارات.

لقد واجه مشروع خط أنبوب الغاز الأفريقي الأطلسي تحديات تنظيمية وجيوسياسية في ظل التحولات الإقليمية الأخيرة وتصدع التكتلات القائمة في منطقة الساحل وغرب إفريقيا. وعليه يلتزم حزب الديمقراطيين الجدد بالمحركات التالية:

- **التعجيل بالاتفاق الحكومي النهائي** عبر الإلتزام بتوقيع الاتفاق الحكومي الدولي النهائي لخط أنبوب الغاز الأفريقي الأطلسي قبل نهاية سنة 2028. سنقود التحالف لربط 13 دولة إفريقية وتأمين نقل 30 مليار متر مكعب من الغاز سنويا لتزويد 400 مليون شخص بالطاقة والتنمية.
- **تحييد المخاطر الجيوسياسية عبر المبادرة الأطلسية الملكية** وذلك بالاعتماد على ديبلوماسية اقتصادية استباقية لمعالجة تداعيات انسحاب دول الساحل، مالي، النيجر، بوركينا فاسو، من مجموعة "سيدياو". سنحول مبادرة الأطلسي الملكية إلى ممر لوجستي واقتصادي متكامل يربط هذه الدول الحبيسة بالبحر عبر ميناء الداخلة الأطلسي، مما يضمن اندماجها الاقتصادي كشريك ومستهلك لغاز الأنبوب.
- **تأكيد التفوق الجيو-استراتيجي للأنبوب الأطلسي** من خلال الإثبات للشركاء الدوليين تفوق الأنبوب الأفريقي الأطلسي كمسار بحري آمن ومستقر يتجاوز بؤر التوتر والصراعات البرية والتهديدات المسلحة التي ترهن وتعرقل مشروع "الأنبوب العابر للصحراء" المنافس بقيادة الجزائر.

وفي ظل تشديد المؤسسات المالية الدولية لشروط الاستثمار في الوقود الأحفوري، نلتزم بربط البنية التحتية الغازية بمشروعات الطاقة المتجددة المبتكرة عبر:

- **جذب التمويلات السيادية الخضراء** لتخفيف العبء التمويلي للمشاريع العملاقة البالغة تكلفتها 25 إلى 30 مليار دولار وتجنب رفع العجز المالي، المتوقع 4.5% من الناتج الإجمالي، والدين العام 75%، سنعمل على دمج البنية التحتية للأنبوب مع ممرات تصدير الهيدروجين الأخضر والشبكات الكهربائية المتجهة نحو أوروبا.
- **تحفيز الريادة المغربية في الهيدروجين والأمونيا الخضراء** بالتنزيل الصارم لـ "عرض المغرب للهيدروجين الأخضر" عبر حماية الوعاء العقاري المخصص البالغ مليون هكتار من المضاربات، وتعبئة الاستثمارات لتنزيل "مجمع العيون" بقيمة 4.5 مليار دولار لإنتاج 560 ألف طن من الأمونيا سنويا.

- **تحقيق السيادة على الأسمدة الخضراء** عبر مواكبة الاستراتيجية الكربونية للمكتب الشريف للفوسفاط لإنتاج مليون طن من الأمونيا الخضراء بحلول سنة 2027 و3 ملايين طن بحلول سنة 2032، لإنهاء التبعية لاستيراد الأمونيا الأحفورية، وحماية ميزاننا التجاري وأمن الغذاء الإفريقي.

لا يمكن تأسيس ريادة قارية دون جبهة اقتصادية داخلية قوية. بعد تسجيل إفلاس مقلق لقرابة 52 ألف مقاولة في سنة 2025 بسبب شح التمويل والصفقات، نلتزم بالتدابير الاستعجالية التي سبق ذكرها أعلاه.

ولمواجهة تداعيات توالي سنوات الجفاف الصعبة وتأثيراتها البنيوية على الناتج المحلي الإجمالي، يلتزم حزب الديمقراطيين الجدد بوضع سياسة مائية ترابية مندمجة من خلال:

- **السيادة المائية المرتكزة على الطاقة النظيفة** عبر مواصلة تنزيل مخطط تأمين 60% من الاحتياجات المائية بحلول سنة 2030 عبر تحلية مياه البحر، مع فرض تشغيل جميع المحطات بالطاقة النظيفة بنسبة 100% لخفض كلفة المتر المكعب البالغة 23 درهما وحماية الفاتورة الطاقية للمملكة.
- **مواءمة السياسة الفلاحية مع الواقع المائي** من خلال القطع مع ريع الزراعات التصديرية المستنزفة للمياه مثل الفواكه الحمراء والبطيخ الأحمر، ومنعها من الاستفادة من دعم مياه التحلية. وسنوجه مياه التحلية المدعمة حصرا لتحقيق السيادة الغذائية للساكنة من الحبوب، والخضروات الأساسية وحماية القدرة الشرائية للمواطنين.
- **تطبيق مقاربة "المزيج المائي غير التقليدي"** من خلال العمل على دمج التحلية مع تعميم وتوسيع مشاريع إعادة استعمال المياه العادمة المعالجة لتصل إلى تعبئة 100 مليون متر مكعب سنويا بحلول سنة 2027، مع فرض استعمالها لري حدائق المدن والأنشطة الصناعية وملاعب الغولف لتقليل الضغط المالي والبيئي على محطات التحلية.
- **محاربة الهدر وضبط عجز الموازنة** الذي يحتاج إلى إطلاق برامج وطنية للحد من ظاهرة الهدر الغذائي التي تكلف الأسر هدر 4.2 مليون طن من المواد الغذائية سنويا. وبالموازاة مع ذلك، سنطبق رقابة صارمة على المالية العامة لخفض العجز وربط المديونية بأهداف متوسطة الأجل، عبر رفع مساهمة الاستثمار الخاص لثلاث ثلثي الاستثمار الوطني بحلول سنة 2035.

السيادة الرقمية

تتبنى المملكة المغربية، خلال السنوات الخمس الأخيرة، استراتيجية طموحة تهدف إلى تحويل السيادة الرقمية من مجرد شعار تقني إلى ركيزة أساسية للأمن القومي والسيادة الاقتصادية. تتجاوز هذه المقاربة مجرد تحسين الخدمات العمومية، لتصل إلى تأمين البنية التحتية الحساسة وتوطين البيانات الوطنية.

ترسخ الدولة حضورها الرقمي من خلال إحداث "الوكالة المغربية للتنمية الرقمية"، التي تنسق الجهود الوطنية لضمان انتقال رقمي آمن. وتعزز القوانين والتشريعات الصادرة في هذه الفترة، ولاسيما تلك المتعلقة بحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي، من قدرة المغرب على مراقبة وتأمين تدفق البيانات داخل حدوده، مما يقلل من التبعية للخدمات السحابية الخارجية.

تستثمر المملكة بشكل مكثف في إقامة مراكز بيانات سيادية ذات معايير دولية، تستضيف المعطيات الحساسة للإدارة العمومية والمؤسسات المالية. يساهم هذا التوجه في تقليص مخاطر التجسس السيبراني أو فقدان السيطرة على المعلومات في حالات الأزمات، ويعزز من مرونة النظم المعلوماتية الوطنية أمام الهجمات الخارجية.

أنشأت السلطات الأمنية والدفاعية وحدات متخصصة في اليقظة السيبرانية، تراقب الفضاء الرقمي الوطني باستمرار لصد التهديدات التي تستهدف البنى التحتية الحيوية. تعد هذه الأجهزة السيادية درعا واقيا يحمي التوجه المغربي نحو التحول الرقمي من الاختراقات، ويضمن استمرارية المرفق العام حتى في ظل اضطرابات الشبكة العالمية.

وتركز السياسة المتبعة على تأهيل الرأسمال البشري الوطني في مجالات الذكاء الاصطناعي، والأمن المعلوماتي، والبرمجة، لإدراكها أن السيادة الرقمية الحقيقية لا تكتمل إلا بكفاءات محلية. كما تشجع الدولة الشركات الناشئة المغربية على تطوير حلول تقنية وطنية، بدلا من الاعتماد الكلي على الحلول الجاهزة المستوردة، وهو ما يخلق نظاما بيئيا رقميا أكثر استقلالية.

يعتمد حزب الديمقراطيين الجدد على أربعة محاور إجرائية واضحة في برنامجه الانتخابي، تهدف إلى تحويل التحديات التي ناقشناها سابقا إلى فرص تنموية وأمنية، وهي كالأتي:

- **محور البنية التحتية: توطين البيانات والأمن الاستراتيجي:**

- تشييد شبكة وطنية من مراكز البيانات السيادية الموزعة جغرافيا لضمان استمرارية الخدمة وتأمين المعطيات الحساسة.
- فرض توطين البيانات على المؤسسات العمومية والشركات الحيوية، مما يمنع خروج المعلومات الوطنية إلى سحابات دولية غير خاضعة للرقابة القانونية المغربية.

- تطوير بنية تحتية وطنية لشبكة الجيل الخامس 5G باستخدام تقنيات وتجهيزات متنوعة المصادر، لتقليص مخاطر التبعية لمزود واحد.

- **محور الرأسمال البشري: استقطاب الكفاءات وتوطين المعرفة:**

- إطلاق "ميثاق التميز الرقمي" الذي يوفر تحفيزات ضريبية وأجورا تنافسية للمهندسين والخبراء المغاربة، للحد من نزيف الأدمغة نحو الخارج.
- إرساء نظام للتعاون بين الجامعات وشركات التكنولوجيا، يضمن مواءمة التكوين الأكاديمي مع احتياجات السوق في مجالات الأمن السيبراني والذكاء الاصطناعي.
- دعم إنشاء "مختبرات الابتكار الرقمي" في الجهات، لتمكين الشباب من تطوير حلول محلية.

- **محور الحوكمة: التوافقية والتحول الشامل:**

- تفعيل قانون "التوافقية الرقمية الإجبارية"، الذي يلزم كافة الإدارات والوزارات باستخدام بروتوكولات موحدة لتبادل البيانات، لإنهاء ظاهرة "الجزر الرقمية" المعزولة.
- إحداث "المنصة الوطنية الموحدة للخدمات العمومية"، التي تختصر على المواطن والمقاولة التعامل مع واجهة رقمية واحدة لجميع الإجراءات الإدارية.
- تعميم الهوية الرقمية الوطنية لكل مواطن ومقيم، لتسهيل الوصول الآمن للخدمات عبر الإنترنت.

- **محور الاقتصاد السيادي: دعم المقاولة الوطنية:**

- تخصيص"كوطة" للشركات الناشئة المغربية في الصفقات العمومية الرقمية، لتمكينها من تطوير حلول محلية وتراكم الخبرة.
- تحفيز الاستثمار في تطوير البرمجيات مفتوحة المصدر لتقليص تكاليف التراخيص الأجنبية وتعزيز الشفافية والتحكم في الكود المصدري.

الذكاء الاصطناعي:

ترسم الاستراتيجية الرقمية الوطنية بحلول سنة 2030 مجموعة من الأهداف الكمية الطموحة، تنطلق من أوضاع أساسية سجلت خلال سنتي 2022و2023، وتستهدف إحداث تحول بنيوي في الاقتصاد والخدمات والبنية التحتية الرقمية بالمغرب.

على مستوى الحكامة الرقمية، يحتل المغرب حاليا المرتبة 113 عالميا والمرتبة 14 إفريقيا في مؤشر تطور الحكومة الإلكترونية، فيما يطمح البلد إلى الانضمام لصفوف أفضل 50 دولة عالميا، والتصدر إفريقيا، بما ينعكس إيجابا على جودة الخدمات العمومية ويرفع نسبة رضا المرتفقين إلى ما يفوق 80%.

اقتصاديا، تراهن الرؤية الاستراتيجية على أن يساهم الاقتصاد الرقمي بإضافة 100 مليار درهم إلى الناتج الداخلي الإجمالي، ليصبح التكنولوجيا رافعة أساسية للإنتاجية والتنافسية الوطنية. ويرتبط هذا الهدف بمسار تشغيلي طموح، إذ تتوخى الاستراتيجية إحداث 240,000 منصب شغل مباشر، بما يسمح باستيعاب حاملي الشهادات والتخفيف من حدة البطالة في صفوف الشباب.

أما فيما يخص قطاع الترحيل الرقمي، فقد بلغت عائدات صادراته 18 مليار درهم سنة 2023، والهدف هو مضاعفة هذا الرقم ليصل إلى 40 مليار درهم، وهو ما من شأنه أن يولد 130,000 منصب شغل إضافي في أنشطة ذات قيمة مضافة عالية.

في مجال ريادة الأعمال والابتكار، ينطلق المغرب من رصيد 380 شركة ناشئة سنة 2022، ساعيا إلى الوصول إلى 3,000 شركة ناشئة بحلول 2030، مع طموح معلن لبروز شركتين مغربيتين ضمن فئة "Unicorns" ذات التقييم المليياري. ويواكب هذا التوسع الكمي ارتفاع مرتقب في حجم الاستثمارات الموجهة لهذه الشركات، من 260 مليون درهم حاليا إلى 7 مليارات درهم مستقبلا، بما يحفزز صناديق رأس المال الاستثماري ويستدعي إرساء سياسة وطنية داعمة لبيئة الاستثمار المبتكر.

وعلى صعيد الرأسمال البشري، وفي ظل محدودية الطاقة الاستيعابية الحالية للتكوين، تستهدف الاستراتيجية تخريج وتأهيل 100,000 كفاءة رقمية سنويا، موزعة بين 45,000 ريج جديد،و50,000 حالة إعادة تأهيل مهني، وجلب 6,000 كفاءة أجنبية لسدالفجوة في المهارات المتقدمة.

وأخيرا، على مستوى البنية التحتية الرقمية، يراد الانتقال بعدد الأسر المربوطة بشبكة الألياف البصرية من 1,500,000 أسرة حاليا إلى 5,600,000 أسرة، بما يوسع نطاق الربط عالي السرعة ويؤمن البنية التحتية الرقمية. وبالتوازي، ورغم أن شبكة الجيل الخامس لا تزال في طور التجارب والتحضير، فإن الهدف يتمثل في تغطية 70% من الساكنة الوطنية بهذه التقنية، تمهيدا لدعم تطبيقات الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء ومواكبة مسار الرقمنة الصناعية الشاملة.

كما يتصدر نزيف الكفاءات قائمة التحديات الهيكلية التي تواجه الاستراتيجية الرقمية. فبينما تسعى الدولة إلى تكوين 100,000 موهبة رقمية سنويا في أفق 2030، بالاعتماد على برامج مكثفة على غرار "JobInTech" في إطار شراكة تجمع وزارة الانتقال الرقمي ومجموعة CDG وMaroc Numeric Cluster، فإن الطلب الدولي المتزايد على الكفاءات المؤهلة، واستقطاب الأسواق الخارجية المباشر لها، يفرغ السوق الوطني تدريجيا من مهاراته المتقدمة. وهو ما يجعل من الرهان على زيادة أعداد الخريجين، وحده، حلا ناقصا ما لم يقترن بسياسات استبقاء فعالة ومناخ عمل جاذب يحد من هجرة الأدمغة الرقمية.

وعلى صعيد الحوسبة السحابية، يبرز تعارض تشغيلي جوهري بين ضرورة الاعتماد على مزودي السحب فائقة الحجم الدوليين للاستفادة من قدرات الذكاء الاصطناعي المتطورة، وبين الالتزام بمقتضيات السيادة الرقمية التي تفرض الحفاظ على البيانات الحساسة داخل التراب الوطني تحت إشراف مشغلين محليين، طبقاً لأحكام القانون 09.08 والقانون 05.20. ويستدعي تجاوز هذا التوتر التنظيمي الإسراع بتوفير بنيات تحتية سحابية سيادية وطنية تتمتع بموثوقية عالية، تفاديا لأي تعطل محتمل في مسار التحول الرقمي للإدارات والمؤسسات الحيوية.

أما بخصوص النسيج المقاولاتي المحلي، فإن تنزيل متطلبات خدمات الثقة والتوقيع الإلكتروني المؤهل، المنصوص عليها في القانون 43.20، يصطدم بصعوبات مرتبطة بتكاليف الامتثال التقني، إلى جانب عدم جاهزية أنظمة تخطيط الموارد لدى الشركات الصغرى والمتوسطة. وينذرر هذا العبء المالي والتقني بتأخير انخراط القطاع غير الهيكلي والمقاولات الصغرى في منظومة الفوترة الإلكترونية والمعاملات الرقمية الموثوقة، وهو ما قد يحد من شمولية التحول الرقمي على المستوى الاقتصادي.

كما تتجلى **الفجوة المجالية** كعائق إضافي أمام تحقيق العدالة الرقمية، إذ لا تزال غالبية الاستثمارات الرقمية ومراكز الترحيل الرقمي متمركزة في محور الدار البيضاء - الرباط، في حين تفتقر المناطق النامية إلى نواة تكنولوجية صلبة تدعم اندماجها في هذا المسار. وعلى الرغم من إطلاق المخطط الوطني للنطاق العريض الثاني، الذي يستهدف تغطية 1,800 جماعة قروية، فإن وتيرة الإنجاز الحالية لا تزال دون مستوى الطموح، وتتطلب تدخلا استثماريا أعمق لضمان تنمية رقمية متوازنة بين مختلف جهات المملكة.

إن حزب الديمقراطيين الجدد، وبهدف بناء نموذج رقمي مغربي مكتمل الأركان وتجاوز الإكراهات التشغيلية، يقدم في أرضيته الانتخابية خمسة محاور عملية قابلة للتطبيق خلال الولاية التشريعية القادمة:

- **المحور عصرنة المنظومة القانونية وإحداث حكامة رقمية موحدة:**

ينبغي مراجعة القانون رقم 09.08 المتعلق بحماية المعطيات الشخصية لملاءمته الشاملة مع المعايير الدولية الحديثة، والتداول في تحويل نظام الأذونات والتصاريح المسبقة لدى CNDP إلى نظام التصريح الذاتي الملتزم مدعوما بالرقابة البعدية والعقوبات الرادعة. وسيسهم هذا التغيير الإجرائي في خفض الآجال الإدارية ومرونة عمل المقاولات والمؤسسات.

كما يستوجب الأمر سن قانون "الرقمي أولا" الذي يمنع الإدارات العمومية من مطالبة المواطنين أو المقاولات بتقديم وثائق إدارية أو إثباتات مادية تنتجها إدارات أخرى، مع إلزامية ربط جميع القطاعات الحكومية بالمنصة الوطنية للتبادل البيني للبيانات. وإلى جانب ذلك، يقترح تأسيس هيئة مستقلة للذكاء الاصطناعي والسيادة الرقمية تتبع لرئاسة الحكومة، تتولى رسم السياسات الوطنية في تدبير البيانات الضخمة وأخلاقيات الخوارزميات، وتنسيق الجهود الحكومية لتوطين التكنولوجيا.

- **محور تحفيز اقتصاد المعرفة ودعم منظومة الابتكار والشركات الناشئة:**

يتعين إصدار "قانون الشركات الناشئة" لتحديد الإطار التنظيمي للمقاولات التكنولوجية المبتكرة، يمنحها إعفاءات ضريبية وجمركية شاملة خلال السنوات الخمس الأولى من تأسيسها، مع إفساح المجال لمرونة أكبر في التعامل بالعملات الأجنبية لتسهيل شراء البرمجيات العالمية والتوسع الدولي.

ويستلزم البرنامج إقرار نسبة تفضيلية لا تقل عن 20% من الصفقات العمومية المخصصة لتكنولوجيا المعلومات والحلول البرمجية لصالح الشركات الناشئة والمقاولات الرقمية الوطنية الصغرى والمتوسطة، لتشجيع الحلول التكنولوجية المحلية بدلا من الاعتماد المفرط على البرمجيات المستوردة. كما يجب تفعيل صناديق استثمارية مشتركة بين الدولة والقطاع الخاص، تهدف لضخ رأس مال جريء يصل إلى 7 مليارات درهم في أفق 2030 لدعم المقاولات المبتكرة في مراحل النمو المختلفة.

- **محور توطين السيادة الرقمية وتحديث البنية التحتية والأمن السيبراني:**

يتعين إطلاق مخطط وطني لتشييد مجمعات مراكز بيانات سيادية موحدة باستثمارات عمومية وخاصة، تقدم خدمات الحوسبة السحابية السيادية لتخزين بيانات الدولة والمؤسسات المالي والقطاعات الاستراتيجية داخل التراب الوطني وتخضع حصريا للسيادة القضائية المغربية.

كما ينبغي اعتماد نموذج الاستثمار المشترك وتقاسم البنيات التحتية بين شبكات الاتصالات لتسريع نشر شبكات الجيل الخامس لتغطية 70% من الساكنة قبل 2030، مع إعطاء الأولوية في التغطية للمناطق الصناعية، والموانئ، والأقطاب التكنولوجية. ولضمان سلامة النسيج المقاولاتي، يقترح إرساء برنامج وطني للدرع السيبراني تحت إشراف DGSSI يوفر حلولا أمنية مدعومة واستشارات وقائية للمقاولات الصغرى والمتوسطة ل حمايتها من الهجمات الرقمية وحوادث تسريب البيانات.

- **محور بناء رأس المال البشري وتنمية مهارات المستقبل:**

يجب إدماج اللغات البرمجية ومبادئ الذكاء الاصطناعي والتفكير المنطقي في المناهج التعليمية بدءا من السلك الابتدائي، مع تعميم المهارات الرقمية في مختلف المسالك الجامعية. كذلك يتوجب توسيع الطاقة الاستيعابية لمبادرة "JobInTech" عبر تنظيم معسكرات تدريبية مكثفة بالشراكة مع المقاولات، لإعادة تأهيل 50,000 خريج سنويا من التخصصات الجامعية المتنوعة وتوجيههم نحو المهن التكنولوجية.

وللحد من هجرة العقول التكنولوجية، يقترح تقديم تحفيزات ضريبية على الدخل لفائدة المهندسين والخبراء الرقميين العاملين في القطاعات الاستراتيجية الوطنية، مع تفعيل نظام "تأشيرة المواهب الرقمية" لاستقطاب 6,000 موهبة وخبير أجنبي سنويا لتشجيع نقل المعرفة وتوثيق الروابط مع الأسواق العالمية.

- **محور تحقيق الإدماج المجالي وتعميم خيار "دولة المنصة":**

ينبغي تسريع تفعيل الهوية الرقمية الوطنية المربوطة بالتوقيع الإلكتروني المؤهل وفق أحكام القانون 43.20، لتمكين كل مواطن ومقاولة من إبرام العقود وتلقي الخدمات الإدارية والمالية فوريا وعن بعد بقرينة موثوقية كاملة.

كما يستوجب الالتزام بالتطبيق الكامل للمخطط الوطني للنطاق العريض الثاني لربط 1,800 جماعة قروية بشبكات الإنترنت عالي السرعة، مع دعم تكاليف الأجهزة والاتصال للأسر الهشة. يهدف هذا التوجه إلى إرساء مفهوم "دولة المنصة"، حيث تتيح الدولة بياناتها بشكل آمن ومفتوح لتسهيل إنشاء تطبيقات وخدمات مبتكرة تخدم المواطن في حياته اليومية.

إن حزب الديمقراطيين الجدد يؤمن أن تحول المملكة المغربية إلى مركز تكنولوجي إقليمي ورائد رقمي يتطلب الانتقال من الرقمنة الإدارية الجزئية إلى بناء اقتصاد رقمي متكامل يقوده الابتكار والرأس مال البشري. إن استراتيجية "المغرب الرقمي 2030" تشكل خطوة حاسمة نحو تحقيق هذا الطموح، غير أن النجاح التنفيذي يظل مرهونا بإصلاح المنظومة القانونية، وتخفيف البيروقراطية، وتأمين السيادة السحابية، وضمان الاستبقاء على الكفاءات الوطنية.

كما يمثل العمل بهذه الأرضية الانتخابية خريطة طريق واضحة ترتكز على مبادئ الحكامة، وتكافؤ الفرص، وتطوير التنافسية. ومن شأن التنزيل الصارم لهذه التدابير التشريعية والتنظيمية خلال الولاية المقبلة أن يضمن للمغرب تحويل التكنولوجيا إلى رافعة للنمو الاجتماعي والاقتصادي، وتأكيد مكانته كقطب رقمي سيادي وموثوق يربط إفريقيا بالمنظومة التكنولوجية العالمية.

-II-
تلبية الحاجات

المنظومة الصحية

يثمن حزب الديمقراطيين الجدد تخصيص 140 مليار درهم في ميزانية 2026 لقطاعي التعليم والصحة، وهو رقم يعكس الإرادة السياسية للنهوض بالرأسمال البشري. ويدعو الحزب إلى تسريع تنزيل "المجموعات الصحية الترابية" لضمان عدالة جغرافية في الولوج للعلاج، خاصة مع جاهزية المستشفيات الجامعية في العيون والرباط خلال سنة 2026.

وفي إطار تشخيص المؤشرات الرسمية لسنة 2026، نجح المغرب في ضم أزيد من **22 مليون مستفيد** إضافي لنظام التغطية الصحية الإجبارية "AMO"، لكن مع ضغط رهيب على المؤسسات الاستشفائية العمومية. ولا يزال المغرب يحتاج إلى حوالي **32 ألف طبيب** و**65 ألف ممرض** للوصول إلى معايير منظمة الصحة العالمية. إلى جانب استمرار نزيف الأطر، حيث يهاجر نحو **600 إلى 700 طبيب سنويا** نحو الخارج.

وفيما يخص التفاوت المجالي، يتمركز 50% من الأطباء في محور الدار البيضاء-الرباط، مقابل خصاص حاد في المناطق الجبلية والقروية. مقابل ضعف جودة الخدمات المتمثلة في ضعف استقبال وطول المواعيد الطبية التي قد تتجاوز 6 أشهر في بعض التخصصات.

إن المنظومة الصحية المغربية تعيش اليوم حالة "تضخم إيجابي في الأرقام" يقابله "ركود في الممارسة". الإصلاح لا يمكن أن ينجح بمجرد التوظيف أو بناء الجدران، بل يتطلب إعادة النظر في "العقد الاجتماعي" بين الدولة والفاعل الصحي أو الطبي وبين الدولة والمواطن.

وبناء على هذا التشخيص الموضوعي لواقع القطاع الصحي، يسطر حزب الديمقراطيين الجدد "مخططا استعجاليا للإنقاذ الصحي 2026-2031"، والذي يركز على إيقاف النزيف البشري وتحقيق العدالة المجالية كأولوية وطنية مطلقة، وذلك من خلال:

- **إيقاف نزيف الكفاءات من أجل الاستقرار:**

إن معالجة هجرة الأطر الطبية وتوجهها للقطاع الخاص لا تتحقق بالخطابات، بل بـ "قانون الجاذبية المهنية" عبر:

- إقرار نظام تعويضات مالية استثنائية للأطباء والممرضين الذين يشتغلون في المناطق النائية والمهمشة، مع منحهم أولوية في الترقية المهنية والبعثات الدراسية والتخصص.
- إقرار صيغة تعاقدية جديدة تمنع الأطباء المشتغلين بالقطاع العام من الممارسة الموازية في القطاع الخاص، مقابل "راتب تحفيزي" يضاهي الدخل التقديري للقطاع الخاص، مع ضمان حماية قانونية وتغطية تقاعد متميزة.
- إطلاق برنامج "المستشفى الذكي" لتخفيف الضغط الإداري عن الأطباء، بحيث يتم إسناد المهام الإدارية لشركات تدبير متخصصة، ليتفرغ الطبيب لمهنته الأساسية وهي العلاج.

- **تحقيق العدالة المجالية:**

لإنهاء التفاوت الصارخ بين الجهات، يجب الانتقال من التوزيع العشوائي إلى التوزيع القائم على "الخارطة الاستشفائية الرقمية" من خلال:

- العيادات المتنقلة الذكية: تعويض المراكز الصحية المهجورة في القرى بـ "وحدات استشفائية متنقلة" مجهزة بأحدث تقنيات الفحص عن بعد ومرتبطة بمركز استشفائي جامعي.
- المجمعات الصحية الإقليمية المندمجة: تحويل المستشفيات الإقليمية إلى "أقطاب تخصصية" تغطي كل إقليم تخصصا نادرا، مما يمنع تنقل المواطنين لمئات الكيلومترات بحثا عن تخصصات معينة، مع توفير نظام نقل صحي يغطي كافة المناطق القروية على مدار الساعة.
- التمويل الجهوي المرن: تخصيص ميزانية استثمارية لكل جهة بناء على "مؤشر الهشاشة الصحية"، وليس بناء على عدد السكان فقط، لتمكين الجهات الأقل حظا من تسريع وتيرة تجهيز بنياتها التحتية.

- **حماية القدرة الشرائية للمريض:**

لا قيمة للتغطية الصحية إذا استنزفت جيب المواطن. لذلك يلتزم حزب الديمقراطيين الجدد بـ:

- فرض تسقيف صارم على أسعار الأدوية والخدمات الطبية في القطاع الخاص الذي يستقبل حاملي التغطية الصحية، لمنع "الاستغلال المفرط" للتعويضات.
- تفعيل إلزامية المرور عبر "طبيب الأسرة" أو المركز الصحي للقرب قبل الولوج للمستشفيات الجامعية، لضبط تدفق المرضى وترشيد النفقات، مع جعل الخدمات في هذا المسار مجانية بالكامل للمستفيدين من التغطية.

- **الهيكل التنفيذي للأولويات الاستعجالية:**

يلتزم حزب الديمقراطيين الجدد، بإطلاق "البوابة الوطنية للتوطين الصحي" التي تربط كل طبيب وممرض بجهة عمله وفق احتياجاتها الحقيقية، وإقرار مرسوم تحفيزي عاجل لأطر المناطق الصعبة. وتفعيل "النظام المعلوماتي الموحد" لإنهاء معاناة المواعيد، بحيث يرى المريض مواعده ويحجزها عبر تطبيق هاتفي بسيط وموحد. إلى جانب بناء 12 "قطبا استشفائيا جهويا" مرجعيا يضم كل التخصصات الطبية الحيوية، لضمان استقلالية كل جهة عن العاصمة اقتصاديا وصحيا.

إن هذا المخطط لا يهدف فقط إلى ملء الفراغ، بل يهدف إلى تغيير "ثقافة المرفق الصحي" من إدارة للفقر إلى استثمار في الرأسمال البشري. فحزب الديمقراطيين الجدد يقترح استبدال "التوظيف الترقيعي" بـ "الاستقطاب الاستراتيجي".

أزمة المتقاعدين

تستند هذه الأرضية الانتخابية إلى تقييم موضوعي لوضعية شريحة واسعة من المتقاعدين، المدنيين والعسكريين، الذين ساهموا في بناء واستقرار المرفق العام وحفظ السيادة الوطنية، والتي تواجه اليوم واقعًا مأساويًا يتجلى في المحاور التالية:

- **محور الهشاشة والفقر الهيكلي حيث:**

استمرار تجميد المعاشات لأكثر من عقدين مقابل موجات متتالية من التضخم وغلاء الأسعار، مع تحمل 75% من المتقاعدين تكاليف علاج الأمراض المزمنة، فضلا عن إعالة أبنائهم حاملي الشهادات في ظل نسبة بطالة تطال الشباب تصل إلى 37%.

- **محور هشاشة متقاعدي القطاع الخاص حيث:**

- 54% من المستفيدين يتقاضون معاشا يقل عن 1,500 درهم شهريا.
- 68% يتقاضون أقل من من 2,000 درهم شهريا.
- وجود سقف أقصى لا يتعدى 4,200 درهم مهما بلغت مساهمات الأجير.
- بروز ظاهرة عدم تصريح المشغلين بأيام العمل الفعلية.

- **محور تدني معاشات الوظيفة العمومية حيث:**
- أكثر من 121 ألف متقاعد يتقاضون أقل من 3,000 درهم شهريا..
- تقاضي فئات عريضة لمعاشات تفصلها مسافة كبيرة عن الحد الأدنى للأجر في القطاع العام (4,500 درهم).

- **محور الفجوة الدولية ومحدودية الإجراءات الحكومية حيث:**

في الوقت الذي تعتمد فيه دول أوروبية وعربية نظام "الفهرسة" لتعديل المعاشات تلقائيا مع التضخم، اقتصر التدبير الحكومي على الإعفاء الضريبي لسنة 2026، وهو إجراء حرم من أثره أكثر من 80% من المتقاعدين لكون معاشاتهم أصلا دون العتبة الضريبية.

- **محور ضعف المردودية الاستثمارية للسيولة حيث:**

تدار احتياطيات ضخمة، تتجاوز 327 مليار درهم لدى صندوق الإيداع والتدبير، بعوائد ضعيفة تتراوح بين 3% و5% بسبب التركيز على سندات الخزينة ذات الفائدة التفضيلية لتمويل العجز الحكومي، دون انعكاس مباشر على تحسين دخل المتقاعدين.

إن الأزمة الراهنة تتفجر تحت وطأة أبعاد سياسية وتدبيرية مريرة، حيث تفضل السياسات الحالية تغليب التوازنات المحاسبية الضيقة، مقدمة هاجس العجز المالي الماكرو-اقتصادي على البعد الحقوقي والإنساني والمقتضيات الدستورية الكفيلة بتحقيق العيش الكريم. وتتضاعف حدة هذا الواقع في ظل غياب إرادة سياسية حقيقية تصر على اختزال أزمة التقاعد في مجرد عجز مالي هيكلي، بينما تكمن الحقيقة في سوء ترتيب الأولويات الوطنية والعجز عن إيجاد آليات مبتكرة لحشد الموارد ومحاربة الريع.

ولم يتوقف الإخفاق عند هذا الحد، بل تعداه إلى قصور النموذج الاستثماري الذي يسجل امتناعا صريحا عن تنويع محفظة استثمارات صناديق التقاعد، مع توجيه السيولات لتغطية متطلبات الإدارة والتجهيز بأسعار فائدة منخفضة، مما يضر بالقدرة الشرائية للمودعين بشكل مباشر. وتكتمل معالم هذه الأزمة بتغييب الحكامة الشاملة والشراكة الاجتماعية، من خلال الإصرار على اتخاذ قرارات وإصلاحات "مقياسية تراجعية"، تتجلى في رفع السن، وزيادة الاقتطاعات، وخفض المعاشات، لتغطية الاختلالات التدبيرية على حساب الشغيلة، ودون إشراك حقيقي لممثلي المتقاعدين.

إن حزب الديمقراطيين الجدد يطرح في أرضيته الانتخابية برنامجا نضاليا وسياسيا متكاملا يرتكز على إصلاحات هيكلية وعاجلة، تتمثل في النقط التالية:

- **إجراءات استعجالية لحماية القدرة الشرائية:**
- إقرار زيادة مبدئية وشاملة لكافة المعاشات تتراوح بين 2,000 و 3,000 درهم وبأثر رجعي.
- التزام قانوني بـ "الفهرسة الدورية" للمعاشات وربطها التلقائي بمؤشرات أسعار المستهلك ومعدلات التضخم وغلاء المعيشة.
- ملائمة الحد الأدنى المضمون للمعاش مع الحد الأدنى للأجر الاجتماعي وتكاليف المعيشة الحقيقية، مع التكفل العاجل بوضعية الأرامل وذوي الحقوق وتبسيط المساطر الإدارة أمامهم.

- **الإصلاح الهيكلي ونموذج الاستثماري الذكي:**
- مراجعة الإطار القانوني لإلزام صندوق الإيداع والتدبير والصناديق المختلفة برفع عائد المحفظة الاستثمارية من (3%-5%) إلى (6%-8%) عبر تنويع الأصول (عقارات، أسهم قيادية، سندات محمية).
- إعادة توزيع جزء من الفوائد الاستثمارية للذراع المالي للدولة مباشرة لصالح دعم صندوق التقاعد وصرف الزيادات الدورية.
- إرساء نظام تقاعد أساسي موحد يضمن الحد الأدنى من الدخل الكريم لجميع العاملين في القطاعين العام والخاص، يليه نظام تكميلي اختياري مع مراجعة سقف الاحتساب ليعكس الأجر الحقيقي.

- **الحكامة والخدمات الاجتماعية المدمجة:**

- إقرار التغطية الصحية الكاملة والمجانية لعلاج الأمراض المزمنة، مع تخفيض أسعار الأدوية وتوفير التسهيلات في خدمات النقل والترفيه.
- تعزيز شفافية المجالس الإدارية لجميع الصناديق، وإشراك ممثلي المتقاعدين والنقابات في صياغة السياسات وتتبع تدبير الاحتياطيات.
- التصدي لأي مساع تهدف إلى معالجة الاختلالات المادية عبر رفع السن أو تخفيض قيمة المعاشات، مع فتح حوار اجتماعي وطني ممتد بجدول زمني ملزم.

إن صون كرامة المتقاعد المغربي ليس مجرد مطلبيات فئوية، بل هو اختبار حقيقي لمدى جدية مشروع "الدولة الاجتماعية"، ومدى القدرة على تحويل المدخرات الوطنية من مجرد أرقام محاسباتية إلى أداة لتحقيق العدالة المجالية والاجتماعية.

المنظومة التعليمية

يتبنى حزب الديمقراطيين الجدد **"الميثاق الوطني لاستعادة المدرسة العمومية (2026-2031)"**، وهو برنامج تعليمي بديل يبتعد عن "الحلول الترقيعية" ويركز على الاستثمار في الموارد البشرية وإعادة الاعتبار للمؤسسة كفضاء للتربية والإنتاج المعرفي من خلال أربعة ركائز، وهي كالاتي:

- **1- رد الاعتبار للمدرس :**

يؤمن حزب الديمقراطيين الجدد أن الأستاذ هو حجر الزاوية في الإصلاح، ولا يمكن لأي إصلاح أن ينجح دون "أستاذ محفز" يتمتع بوضعية اعتبارية ومادية تليق بدوره التنويري. لذلك وجب:

- إنهاء كافة أشكال "التوظيف الهش"، كالتعاقد وإدماج الجميع في نظام أساسي موحد يضمن المسار المهني، مع ربط الترقية ليس فقط بالسنوات، بل بالكفاءة الميدانية والمبادرة التربوية.
- إقرار قانون خاص لحماية حرمة المؤسسة التعليمية وكرامة المدرس، مع توفير برامج دعم نفسي ومهني لمواجهة ضغوط المهنة.

- إقرار "منحة المردودية التربوية" المرتبطة بمؤشرات أداء ملموسة داخل القسم، من قبيل نسبة تحكم التلاميذ في التعلمات الأساسية والابتكار في طرق التدريس، ليكون الأستاذ شريكا فعليا في نجاح المؤسسة.

- **2- جودة الممارسة داخل القسم:**

إن هدف حزب الديمقراطيين الجدد هو الانتقال من تعليم "تلقيني" إلى تعليم "مهاراتي" يراعي الفروق الفردية. وذلك عبر:

- **خفض الاكتظاظ بشكل جذري** حيث لا يمكن لأي أستاذ أن يبدع في قسم يضم أكثر من 25 تلميذا. ونلتزم بتقليص عدد التلاميذ في الفصل كأولوية مطلقة، وبناء فصول دراسية جديدة وفق المعايير الدولية.
- **إرساء "التعلم باللعب والرقمنة الذكية"** من خلال توفير تجهيزات رقمية تفاعلية لكل قسم، مع تدريب الأطر على "الذكاء الاصطناعي التربوي" لمساعدة التلاميذ المتعثرين عبر تطبيقات تدبير المسار الدراسي الشخصي، عوض الاعتماد على المقاربات الجاهزة.
- **دعم اللغات والمهارات الحياتية** وذلك بمحاولة تعميم تعليم اللغات الأجنبية والبرمجة منذ التعليم الابتدائي، مع تخصيص "وقت مدرسي" للأنشطة الموازية، كالمسرح، والرياضة، والفنون، لكسر رتابة التلقين وجذب التلميذ للمدرسة.

- **3- الحكم المحلي والمسؤولية المشتركة:**

- **تفعيل "مجلس التدبير" بقوة القانون** عبر منح صلاحيات حقيقية لمجالس تدبير المؤسسات التعليمية، بمشاركة الأسر، المجتمع المدني، والشركاء الاقتصاديين، في تدبير جزء من ميزانية المؤسسة وفق حاجاتها الخاصة، لتجاوز "قرارات المركز.
- **الشراكة مع القطاع الخاص المسؤول** من خلال خلق منصات لربط المدارس العمومية بالمقاولات المحلية، لتمكين التلاميذ من زيارات ميدانية وتداريب، مما يعزز الثقة في المدرسة العمومية ويربط التعليم بسوق الشغل.

- **4- المبادرات العاجلة ذات الأولوية القصوى:**

- **إعلان "سنة الاستقرار التربوي":** فتح حوار وطني مفتوح ومباشر مع كافة الهيئات النقابية والتربوية لطي ملفات الاحتقان نهائيا عبر خطوات ملموسة في الأجور والمسار المهني.

- **خريطة طريق "المدرسة المفتوحة":** إطلاق برنامج لتجهيز المؤسسات التعليمية القروية بالإنترنت وبنيات الاستقبال الضرورية، مع إعطاء الأولوية في التعيين بالمناطق النائية للأطر الأكثر كفاءة عبر تحفيزات مالية مغرية.
- **إحداث "المرصد الوطني للمكتسبات":** لتقييم مستويات التلاميذ كل ثلاثة أشهر بشكل شفاف وميداني، ونشر النتائج للعموم لضمان المحاسبة والشفافية.

إن حزب الديمقراطيين الجدد يرى أن هذا البرنامج يقوم على قناعة راسخة بأن **"المدرسة العمومية هي العمود الفقري للأمة"**. نحن لا نبحث عن "تجديد الواجهات"، بل نسعى لتغيير "ديناميكية "الممارسة" داخل الفصل الدراسي.

الحماية الاجتماعية والدعم المباشر

يرى حزب الديمقراطيين الجدد أن ورش الحماية الاجتماعية هو "ثورة اجتماعية" يجب تحصينها بالاستدامة المالية. ويؤيد الحزب التوجيه التدريجي لموارد صندوق المقاصة نحو دعم أنظمة التعليم والرعاية الصحية والحماية الاجتماعية، بما يضمن استهدافا أدق للفئات الهشة والفقيرة. إن انضمام الوكالة الوطنية للدعم الاجتماعي إلى منظومة الحق في الحصول على المعلومات يعزز من شفافية هذا الورش.

إن الورش، رغم نبله، عانى من "تقنية مفرطة"؛ حيث تم التعامل مع المواطنين كـ "أرقام في قاعدة بيانات" بدل التعامل معهم كـ "مواطنين في إطار عقد اجتماعي". لقد تم الانتقال من "سياسة الدعم المقنع"، المتمثل في صندوق المقاصة، إلى "الدعم المكشوف"، المتمثل في الدعم المباشر، وهو ما جعل المواطن أكثر وعيا بهشاشة أرقامه، لكنه أيضا جعل الدولة في مواجهة مباشرة مع توقعات الشارع، دون أن توازيها طفرة في جودة الخدمات العمومية.

يرى حزب الديمقراطيين الجدد أنه رغم الجهود وما أنجز على أرض الواقع، لا تزال بعض التحديات تفرض نفسها بقوة من قبيل **عتبة المؤشر** حيث تشتكي بعض الفئات من "عتبة المؤشر الاجتماعي" التي قد تقصي أحيانا عائلات تعاني من الهشاشة بسبب معايير تقنية ليس لها معنى، مثل ملكية هاتف أو استهلاك كهرباء بسيط أو حتى شحن رصيد للمكالمات. و**الاستدامة المالية** المتجلية في تحدي تمويل هذه المنظومة على المدى الطويل، خاصة مع تزايد عدد المستفيدين وضرورة الحفاظ على التوازنات الماكرو-اقتصادية. إلى جانب **القطاع غير المهيكل** الذي يجد صعوبة في إدماج "العاملين المستقلين" والمزاولين لأنشطة غير مهيكلة في نظام المساهمات لضمان حقوقهم التقنية والطبية.

وعليه يتبنى حزب الديمقراطيين الجدد تنزيل برنامج لا يكتفي بترميم نظام الدعم، بل يسعى لتحويل "الحماية الاجتماعية" من مجرد تحويلات مالية إلى "سياسة تمكين شاملة" تربط الدعم بالخدمة. وذلك من خلال:

- **أولا: إصلاح "منظومة الاستهداف":**

إن الهدف هو الانتقال من منطق "الاستبعاد الرقمي" إلى منطق "الاستحقاق الميداني" من خلال:

- استبدال المؤشر الحالي الموحد بـ"مؤشر التنمية المحلية"، الذي يأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات الجغرافية، من قبيل غلاء المعيشة في المدن مقابل ضعف الخدمات في القرى، مع اعتماد "لجان استماع ميدانية" في الجماعات الترابية للبت في حالات التظلم، بدل الاعتماد الكلي على الخوارزميات الجامدة.
- **الاعتراف بالقطاع غير المهيكل** عبر إدماج العاملين فيه من الحرفيين، الباعة الجائلين، وصغار الفلاحين، ضمن قاعدة بيانات خاصة تمنحهم "تغطية اجتماعية استثنائية" معفاة من التعقيدات الضريبية، تقديرا لدورهم في الدورة الاقتصادية.

- **ثانيا: ربط "الدعم المباشر" بجودة "الخدمة العمومية:**

إن هدف حزب الديمقراطيين الجدد هو تجنب "تسليع الخدمات" وجعل الدعم حافز لتجويد العرض العام. وذلك من خلال:

- **الدعم المشروط بالخدمة عبر** تحويل جزء من الدعم المباشر إلى "رصيد استهلاكي للخدمات العمومية". أي أن المواطن يحصل على تعويضات مالية، وفي المقابل، يتم تطوير مراكز صحية ومدارس نموذجية في محيط سكنه المباشر، مع ربط استمرار الدعم بحصول الأسرة على خدماتها الأساسية من المرفق العمومي.
- **سياسة "الأسعار الموجهة"** بدلا من الاكتفاء بالدعم النقدي الذي تأكله لأسعار، وتفعيل آليات الرقابة الصارمة على المواد الأساسية عبر "مجالس حماية المستهلك" في الجهات، لضمان أن الدعم المالي يحقق "قوة شرائية" لا مجرد "سد رمق".

- **ثالثا: الحكامة والشفافية:**

- الالتزام بنشر تقرير دوري، كل 6 أشهر، حول "الأثر الفعلي" للدعم على مؤشرات التنمية البشرية، كمعدل الفقر، الهدر المدرسي، الولوج للصحة، مع محاسبة المسؤولين عن أي تقصير في تحقيق هذه الأهداف.

- نقل صـــلاحيات توزيع الدعم ومراقبته إلى مجالس الجهات، لتكون أقرب إلى المواطن وأقدر على فهم احتياجاته الحقيقية، بعيدا عن المركزية التي أفرغت الورش من طابعه التضامني.

- **اجراءات استعجالية:**
- مراجعة فورية لحالات الإقصـــاء من الســـجل الموحد عبر إحداث "هيئة وطنية للتظلمات الاجتماعية".
- إطلاق "صندوق التضامن التنموي" الذي يعتمد على شراكة بين الدولة والقطاع الخاص والجهات، لضمان ديمومة الدعم بعيدا عن تقلبات الميزانية العامة.
- **إطلاق "بطاقة المواطنة الرقمية" وهي** بطاقة موحدة تجمع كل الحقوق الاجتماعية والخدمات الصـــحية والتعليمية للمواطن، مما يســـهل الولوج ويقلص البيروقراطية.

حماية الكرامة الإنسانية وتعزيز الحقوق والحريات

بالرغم من الديناميكية التي شهدتها البيئة التشريعية من خلال نقاشات مراجعة مدونة الأسرة، وتعديل القانون رقم 103-13 المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء، وقانون العاملات والعمال المنزليين، إلا أن الأثر الواقعي يعاني من فجوة عميقة بين النصوص التشريعية والتطبيق الفعلي على الأرض.

إن الكرامة الإنسانية ترتبط ارتباطا وثيقا بالاستقلال المالي والعمل اللائق. حيث تشير المعطيات الرسمية إلى تفاقم خصائص البطالة الهيكلية؛ حيث ارتفعت نسبة العاطلين الذين لم يسبق لهم العمل إلى 52.9%، وارتفعت نسبة العاطلين لمدة سنة أو أكثر إلى 64.8%، مع وصول متوسط مدة البطالة إلى 33 شهرا. كما ارتفع معدل الشغل الناقص وطنيا إلى 10.9%، مما يعكس هشاشة شديدة في جودة الوظائف المتاحة.

لقد أفرز هذا الواقع الاقتصادي والاجتماعي شعورا بالاقصاء واليأس من الحراك الاجتماعي، مما دفع بحوالي 55% من الشباب، الفئة العمرية 18-29 سنة، إلى التفكير الجدي في مغادرة البلاد لأسباب اقتصادية، تعليمية، ولأسباب ترتبط بالفساد والمحسوبية. وتجسد هذا الاحتقان في حراكات احتجاجية واضحة كحركة "جيل زد" المطالبة بمحاربة الفساد وإصلاح منظومتي التعليم والصحة.

بالرغم من التراجع الطفيف في المعدل الوطني العام للبطالة إلى 13% في سنة 2025، إلا أن معدل بطالة الشباب، الفئة العمرية 15-24 سنة، واصل ارتفاعه المقلق ليصل إلى 37.2%.

كما يعاني المغرب من أزمة بنيوية تتمثل في وجود حوالي 25.6% من الشباب، ما يقارب 4.5 ملايين شاب وشابة، لا يدرسون، ولا يعملون، ولا يتابعون أي تكوين، فيما باتوا يعرفون بشباب "NEET". ويتغذى هذا الوضع من تفاقم الهدر المدرسي وصعوبة الولوج الأول لفرص الشغل.

انتقدت التقارير الرسمية بشدة ضعف التنسيق والالتقائية بين البرامج الحكومية المختلفة، مثل برامج "فرصة"، "أوراش"، ومبادرات الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات - أنابيك، حيث تبدو هذه المبادرات كجزر متفرقة تفتقر للنجاعة والتكامل.

يواجه الشباب عوائق مؤسساتية وثقافية داخل الأحزاب السياسية نتيجة ضعف الديمقراطية الداخلية وإشكالية "خلود الزعامة"، مما يقوض مسارات تجديد النخب وتفعيل مشاركتهم السياسية الفعلية في مراكز القرار.

وفي الوقت الذي شهدت فيه بطالة الرجال تراجعا طفيفا، ارتفعت بطالة النساء بـ1.1 نقطة لتصل إلى 20.5% في سنة 2025. كما تظل مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي الوطني متدنية للغاية، ولم تتجاوز 19.8%.

ما زالت المرأة المغربية تعاني من شروط عمل غير عادلة؛ حيث إن حوالي 50% من النساء النشيطات المشتغلات يعملن دون أجر، وترتفع النسبة لتشمل ثلثي النساء في الوسط القروي، فضلا عن وجود فجوة في الأجور لا تقل عن 20% مقارنة بالرجال عن نفس المنصب.

لا تتجاوز نسبة النساء اللواتي يمتلكن حسابات بنكية 20%، مما يقوض قدرتهن على التمكين الاقتصادي والريادة. وتتضاعف هذه الهشاشة بشكل حاد في العالم القروي والمناطق الجبلية جراء صعوبة الوصول للخدمات والتعليم والموارد الاقتصادية.

كما لايزال العنف يطال 57.1% من النساء البالغات. هذا الواقع يعززه استمرار الثقافة التقليدية النمطية التي تحصر أدوار النساء وتضعف فرصهن. وعلى الرغم من إحداث آليات لدعم تمثيلية النساء مثل "صندوق الدعم لتشجيع تمثيلية النساء" بغطاء مالي يناهز 10 ملايين

درهم، إلا أن النخب النسائية المنتخبة لا تزال تواجه عوائق معرفية بآليات العمل المؤسساتي؛ حيث تشير الإحصاءات إلى أن 69% من البرلمانيات لسن على دراية تامة بعلاقة البرلمان بالحكومة، و40% لا يمتلكن فهما دقيقا للاختصاصات المالية للبرلمان.

إن حزب الديمقراطيين الجدد يؤمن بضرورة **الانتقال من مرحلة "الدعم الاجتماعي والتشريعي الرمزي" إلى مرحلة "التمكين البنيوي والعدالة التنفيذية المجالية"**، وذلك بتسطير برنامج يهدف بشكل أساسي إلى معالجة الاختلالات المرصودة عبر ثلاثة محاور استراتيجية:

- **محور صون الكرامة الإنسانية وإرساء العدالة الحقوقية والاجتماعية:**
  - تركيز وتوجيه الاستثمارات الصناعية الكبرى نحو الجهات الخمس الأكثر تضررا من تمركز البطالة، والتي تضم أزيد من 71% من عاطلي المملكة، وفي مقدمتها جهة الدار البيضاء- سطات، جهة الشرق، وفاس-مكناس.
  - تشديد الرقابة وتفعيل أدوار مفتشيات الشغل لفرض احترام الحد الأدنى للأجور والتصريح الإلزامي بالعمال في الضمان الاجتماعي لقطع الطريق على الهشاشة والعمل غير المنظم.
  - تسريع المراجعة الشاملة لمدونة الأسرة وقوانين العمال المنزليين، مع خلق مرصد وطني مستقل يسهر على تقييم الأثر الميداني لتطبيق هذه القوانين وضمان فعاليتها وحمايتها لحقوق الأفراد وكرامتهم.
  - الاستجابة للمطالب الشبابية وحرصا على الكرامة، نلتزم برقمنة وتوحيد مسارات التوظيف في القطاعين العام والخاص، لضمان مبدأ الاستحقاق التام والحد من المحسوبية التي تؤجج الرغبة في الهجرة.

- **محور "خطة جيل الغد" للدمج الاقتصادي والسياسي للشباب:**
  - **الاستراتيجية الوطنية لإدماج فئة "NEET"** عبر إطلاق برنامج وطني لدمج 4.5 ملايين شاب وشابة ينتمون لهذه الفئة، عبر مسارات "التكوين بالتدرج المهني" السريعة والمدعومة من الدولة، مع إلزامية مواكبة الخريجين وتسهيل إدماجهم في النسيج الإنتاجي.
  - دمج قطب برامج التشغيل لإنهاء التشتت من خلال إنهاء نموذج "الجزر المتفرقة" عبر دمج برامج "أوراش" و"فرصة" ووكالة "أنابيك" في قطب عمومي موحد وقوي يدعى "الوكالة الوطنية لتمكين وتوجيه الشباب" لضمان النجاعة والشفافية وتجنب هدر المال العام.

- إصلاح المنظومة التعليمية وملاءمتها مع متطلبات السوق وذلك لمواجهة المفارقة المقلقة المتمثلة في تجاوز بطالة حاملي الشهادات العليا نسبة 61%. نلتزم بإصلاح جذري لمناهج التعليم العالي والتكوين المهني لتركز على "المهارات الرقمية والتطبيقية واللغات"، بدلا من التكوين الأكاديمي الكلاسيكي.
- التشبيب الإجباري للمشهد السياسي عبر تعديل القوانين التنظيمية للأحزاب والمجالس المنتخبة لفرض تمثيلية للشباب (دون سن 35 سنة) بنسبة لا تقل عن 25% في الهياكل القيادية واللوائح الانتخابية، والحد من الولايات الحزبية المتكررة لإنهاء إشكالية "خلود الزعامة".

- **محور المساواة الفعلية للتمكين الاقتصادي والسياسي للمرأة:**

- تسطير برنامج التمكين المالي والشمول المصرفي للمرأة بحيث يستهدف رفع نسبة النساء الحاصلات على حسابات بنكية من 20% حاليا إلى 60% بحلول سنة 2031، من خلال دعم الحلول التكنولوجية والمصرفية الرقمية المجانية وتقديم قروض شرفية ميسرة للنساء حاملات المشاريع.
- معالجة فجوة الأجور وتقنين الشغل غير المؤدى عنه من خلال سن تشريعات تفرض غرامات رادعة على التمييز في الأجور بين الجنسين عند تماثل المهام، وهي معالجة لفجوة الـ20 % الحالية، مع مأسسة "التعويضات العائلية المباشرة" والتغطية الصحية لفائدة النساء المشتغلات في الفلاحة التقليدية والقطاعات غير المهيكلة لحمايتهن من الفقر والهشاشة الاقتصادية.
- تمكين النساء في البرلمان والمؤسسات المنتخبة عبر إعادة توجيه وتوسيع غايات "صندوق الدعم لتشجيع تمثيلية النساء" ليركز بشكل أساسي على برامج بناء القدرات الإلزامية للنساء المنتخبات حديثا؛ وتدريبهن على صياغة الميزانيات، فهم المالية العامة، والآليات التشريعية والرقابية لضمان مشاركة واعية ومؤثرة تنهي الضعف المعرفي المسجل.
- تعزيز البنية التحتية للرعاية والتعليم بالقريات عبر التزام استراتيجي بتسهيل ولوج الفتيات في الوسط القروي للتعليم الثانوي عبر تعميم المدارس الجماعاتية والداخليات، واستغلال شبكة مراكز "التعاون الوطني"، البالغ عددها 1356 مركزا، كحواضن حقيقية لتكوين وتأهيل ضحايا العنف والنساء في وضعية صعبة، وتمكينهن من حرف تضمن لهن الكرامة والعيش الكريم.

القضاء

شهدت المنظومة القضائية المغربية خلال سنة 2024 حصيلة كمية غير مسبوقة على مستوى تصفية القضايا والنزاعات الرائجة في المحاكم. فقد سجلت محاكم المملكة أرقاما قياسية بتصفية ما مجموعه أربعة ملايين و466 ألفا و727 قضية من أصل أربعة ملايين و330 ألفا و994 ملفا جديدا مسجلا، مما يعكس تحسنا ملموسا في كفاءة الإدارة القضائية وتقليصا لافتا في حجم المخلف السنوي الذي تراجع بـ 142 ألفا و760 قضية. كما سجلت الإجراءات المرتبطة بترشيد الاعتقال الاحتياطي انخفاضا نسبيا لتستقر النسبة عند 32.56% مقارنة بـ 37.56% في السنة التي سبقتها. وعلى مستوى التحول الرقمي، شرع المجلس الأعلى للسلطة القضائية بتعاون مع وزارة العدل في تنزيل برمجيات التوقيع الإلكتروني للأحكام لتسهيل المداولات القضائية وتطوير الوضعيات المهنية للقضاة.

رغم هذا الأداء الكمي الإيجابي، فإن المنظومة القضائية لا تزال تواجه تحديات بنيوية تمس جوهر استقلال السلطة القضائية و"الأمن المهني للقضاة". وتتجلى أبرز هذه التراجعات في غياب التحصين الاقتصادي والاجتماعي للقضاة، وهو ما تم التعبير عنه بوضوح في الجمع العام السادس لنادي قضاة المغرب، المنعقد في ماي 2025، تحت شعار "التحصين الاقتصادي والاجتماعي للقضاة.. ضمانة لاستقلال السلطة القضائية"، والذي أسفر عن انتخاب قيادة جديدة برئاسة القاضي هشام العماري. ويرى المهنيون أن استقلال القضاء لا يمكن إقراره دون ضمانات مادية واجتماعية حقيقية، مما يفرض المراجعة الدورية لأجور القضاة لحمايتهم من الضغوط الخارجية وتكريس نزاهتهم.

علاوة على ذلك، يثير نظام تنقيط وتقييم القضاة المعمول به انتقادات واسعة لكونه يفتقر إلى الشفافية المطلوبة، حيث تظل تقارير التقييم سرية في كثير من الأحيان، مما يحرم القضاة من حقهم الطبيعي في التظلم والطعن، ويثير مخاوف حية من إمكانية تحويل آليات التنقيط والترقية إلى أدوات غير معلنة للضغط والتوجيه. يضاف إلى ذلك التداخل البنيوي المتمثل في استمرار خضوع شؤون المحاكم ماليا وإداريا لإشراف وزارة العدل التابعة للسلطة التنفيذية، مما يحد من الاستقلال المالي والتدبيري التام للمحاكم ويجعلها رهينة لقرارات وتوازنات حكومية. وتؤدي هذه الاختلالات البنيوية، إلى جانب تغلغل شبكات "السماسرة" والوسطاء في محيط المحاكم، إلى استمرار مستويات مرتفعة من الشكوك الشعبية حول نزاهة الأحكام القضائية وصعوبة ترسيخ الثقة العامة في العدالة.

وفي خضم التدافع حول القوانين المهيكلة لمنظومة العدالة، شكل قرار المحكمة الدستورية الصادر، في 4 غشت 2025، بشأن مشروع قانون المسطرة المدنية الجديد منعطفا رصينا لحماية التوازن الدستوري. فقد وقفت المحكمة الدستورية كحام للحقوق والحريات مقرة بطلان محاولات النيابة العامة الطعن ببطلان الأحكام القضائية النهائية بعلة مخالفة النظام

العام خارج الآجال والمساطر المعهودة. هذا القرار يبرز الصراع الدستوري المستمر لحماية حجية الشيء المقضي به، ويؤكد أهمية تمنيع الأحكام القضائية من تغول السلطة التنفيذية أو ممثليها، لضمان استقرار المعاملات وحماية الأمن القضائي للمواطنين.

كما تكشف المؤشرات الدولية والوطنية، الصادرة بين سنتي 2021 و2025، عن ركود شبه هيكلي في معركة المغرب ضد الفساد المالي والإداري وتفشي بنى الريع الاقتصادي والسياسي. فوفقا لمؤشر مدركات الفساد "CPI" الصادر عن منظمة الشفافية الدولية لسنة 2025، حصل المغرب على 39 نقطة من أصل 100، محتلا المرتبة 91 عالميا من بين 180 دولة. ورغم تحسن ترتيبه الطفيف مقارنة بسنة 2024 التي سجل فيها المرتبة 99 عالميا، فإن التنقيط العام للمغرب يظل عند نفس مستواه المسجل في سنة 2012، ب37 نقطة من أصل 100، وهو ما يقل بكثير عن المتوسط العالمي البالغ 43 نقطة، وعن متوسط الدول العربية البالغ 38 نقطة.

ويعود هذا التراجع والجمود إلى انخفاض تنقيط المغرب في مؤشرات الفساد السياسي الصادرة عن مؤسسات التقييم الدولية مثل "الدليل العالمي لمخاطر الدول" التابع لمؤسسة خدمات المخاطر السياسية، والذي سجل تقهقرا بأربع نقاط لينتقل من 32 نقطة في سنة 2023 إلى 36 نقطة في سنة 2024. هذا التدهور يشير بوضوح إلى عدم قدرة التدابير الحكومية على احتواء الفساد وغياب آليات النزاهة الفعالة والقادرة على فرض التغيير نظرا لافتقار الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الفساد ومحاربته للقوة التنفيذية والإلزامية للتحرك التلقائي ومتابعة الفاسدين.

ويقترن هذا الوضع مع وجود سياقات تفرض تضييقا على حريات التعبير والتجمع والصحافة المستقلة، مما يجعل من الصعب على الصحفيين الاستقصائيين والمبلغين عن الفساد القيام بأدوارهم الرقابية دون التعرض للتضييق أو المتابعات القضائية، مما يساهم في إفلات المسؤولين الفاسدين من العقاب. وتؤكد تقارير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لسنة 2024 أن تفشي الممارسات الرشوية والمحسوبية بات يؤثر بشكل مباشر على تكافؤ الفرص في سوق الشغل والصفقات العمومية، مما دفع نحو 15% من الشباب الذين يفكرون في الهجرة إلى الإفصاح بأن الفساد هو الدافع الرئيسي وراء رغبتهم في مغادرة البلاد.

وقد شكل نشر التقرير السنوي للمجلس الأعلى للحسابات برسم سنتي 2024-2025 في الجريدة الرسمية عدد 7476 مكرر بتاريخ 23 يناير سنة 2026 محطة دستورية بالغة الأهمية لتنفيذ مقتضيات الفصل 148 من الدستور وتكريس مبادئ الحكامة الجيدة. وقد أظهر هذا التقرير، الذي عرضت مضامينه الأساسية أمام البرلمان، في 3 فبراير 2026، انتقالا نوعيا في ممارسة الرقابة العليا على المالية العمومية، حيث تم الانتقال من مجرد التشخيص

الورقي للاختلالات إلى مرحلة استرجاع الأموال العمومية المهدورة وتفعيل المتابعات القضائية الصارمة.

وتأسيسا على التشخيص الدقيق للاختلالات الهيكلية والتراجعات التي طبعت تدبير الشأن القضائي والمالي بالمغرب، يضع حزب الديمقراطيين الجدد برنامجا انتخابيا واقعيا وممنهجا يمتد للخمس السنوات المقبلة، لمعالجة الاختلالات البنيوية التي رصدناها في منظومة العدالة المغربية، ومبني على مقاربة عملية تهدف إلى ردم الفجوة بين النصوص الدستورية المتقدمة والواقع التطبيقي على الأرض من خلال خمس محاور، وهي كالاتي:

- **محور التنزيل الفوري للاستقلال التدبيري والمالي للمحاكم:**

- نقل الإشراف المالي والإداري بالكامل حيث نلتزم بالنقل الشامل والناجز لكافة الصلاحيات التدبيرية والمالية وإدارة شؤون المحاكم من وزارة العدل إلى المجلس الأعلى للسلطة القضائية، إحقاقا لمبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة ومنعا لأي تأثير مادي غير مباشر من السلطة التنفيذية.
- عصرنة إدارة المحاكم عبر مراجعة القوانين المنظمة للإدارة القضائية لتمكين المحاكم من تدبير ميزانياتها الذاتية بمرونة وتحت رقابة مالية دقيقة، مع تحديد أدوار واضحة ومستقلة لكتاب الضبط تحت التوجيه القضائي المباشر.

- **محور التحصين المادي وتوفير "الأمن المهني" لمنتسبي القضاء:**

- التفعيل الإلزامي للمراجعة الدورية للأجور من خلال العمل على التنزيل الفوري لمقتضيات المادة 22 من القانون التنظيمي للقضاة، من خلال إقرار زيادة دورية عادلة في الأجور والتعويضات، مما يضمن التحصين الاجتماعي والاقتصادي للقضاة ويمنع عنهم أي ضغوطات مادية خارجية.
- تطوير منظومة الرعاية والضمان الاجتماعي عبر إرساء برامج رعاية اجتماعية وتغطية صحية تكميلية قوية ومستقلة للقضاة وموظفي العدالة لحمايتهم في حالات العجز والخدمة الطبية والظروف الصحية الطارئة، ترسيخا لأمنهم المهني والاجتماعي.

- **محور تخليق المسار المهني وإرساء قواعد الشفافية المطلقة:**

- إلغاء السرية المفروضة على نشرات التقييم فورا، لتمكين القضاة من الاطلاع الكامل والشفاف على تقييماتهم المهنية وضمان حقهم الدستوري في التظلم والطعن القضائي في قرارات الترقية والتعيين.

- التباري المفتوح على مناصب المسؤولية من خلال الالتزام التام بإخضاع كافة مناصب المسؤوليات القضائية في المحاكم لمعايير التباري المفتوح والشفاف والنزيه القائم على الكفاءة المهنية، والاستحقاق العلمي، والالتزام الأخلاقي.

- **محور تطهير مرفق القضاء ومحاربة الفساد والوساطة:**

- محاصرة شبكات "السماسرة" والوسطاء عبر إطلاق استراتيجية رقابية وأمنية صارمة بالتعاون مع رئاسة النيابة العامة لتطهير محيط المحاكم من الوسطاء، وتشديد العقوبات الجنائية على أي وساطة أو ابتزاز للمتقاضين لإعادة بناء جسور الثقة في العدالة.
- تفعيل مدونة السلوك والأخلاقيات القضائية من خلال تفعيل مقتضيات مدونة الأخلاقيات بشراكة حقيقية مع الجمعيات المهنية القضائية، وفي مقدمتها نادي قضاة المغرب، مع إشراك القضاة أنفسهم كفاعلين أساسيين في تخليق قطاعهم الذاتي.

- **محور الرقمنة الشاملة وتحقيق الأمن القضائي والدستوري:**

- التسريع بالتحول الرقمي للمحاكم عبر تعميم المنصات الرقمية لطباعة الأحكام وصياغتها وتوقيعها إلكترونيا لتسهيل تداولها، وتقليص الزمن القضائي للبث في الملفات، ومواجهة مشكلة القضايا المتخلفة والمتراكمة في المحاكم.
- **مأسسة البدائل القانونية وترشيد الاعتقال الاحتياطي** من خلال مواصلة خفض نسب الاعتقال الاحتياطي عبر التفعيل الصارم للبدائل القانونية ومراقبة وتكثيف زيارات النيابة العامة لأماكن الحراسة النظرية والمؤسسات العلاجية حماية للحقوق والكرامة الإنسانية.
- **الاحترام التام للحدود الدستورية وحجية الأحكام** عبر الالتزام المطلق بالتوجهات الرصينة لقرارات القضاء الدستوري (لا سيما قرار المحكمة الدستورية الصادر في 4 غشت 2025 بخصوص قانون المسطرة المدنية الجديد)، بما يضمن حماية الأحكام القضائية النهائية والذود عن مبدأ الأمن القانوني والقضائي لفائدة الأفراد والمقاولات.

إن هذه الأرضية الانتخابية تمثل التزاما وطنيا واقعيا، يرتكز على حلول عملية قابلة للتطبيق عبر مسارات تشريعية وإجرائية واضحة، لإرساء سلطة قضائية فاعلة، مستقلة، وتحظى بثقة تامة من لدن المواطن المغربي.

-III-

إثراء الهوية وتعزيز الوحدة الوطنية

يشكل محور "إثراء الهوية" الحصن الثقافي والسياسي للمملكة، حيث يسعى حزب الديمقراطيين الجدد إلى تنمية المناعة الحضارية للشعب المغربي في وجه التغيرات والتحديات العالمية. مما يستوجب ذلك من ترسيخ منظومة القيم، وتوطيد دولة الحق والقانون، واستعادة الثقة في الفضاء المشترك.

السيادة الوطنية وملف الصحراء المغربية

يعتبر حزب الديمقراطيين الجدد أن قرار مجلس الأمن رقم 2797 الصادر في 31 أكتوبر 2025 يمثل "شهادة ميلاد" دولية نهائية لمغربية الصحراء عبر تزكية مبادرة الحكم الذاتي كحل وحيد. ويثمن الحزب المواقف التاريخية للولايات المتحدة وفرنسا وإسبانيا وبريطانيا في دعم هذا الخيار. ويدعو الحزب إلى تفعيل "الدبلوماسية الموازية" لإقناع ما تبقى من الأطراف بالانخراط في المسار التنموي للأقاليم الجنوبية، معتبرا أن الواقع على الأرض قد حسم الملف لصالح الشرعية التاريخية والسيادية للمغرب.

ولأن الإنجاز تاريخي، فالتحديات ستستمر في طرح نفسها من قبيل التشويش الخارجي حيث تستمر المحاولات اليائسة لخصوم الوحدة الترابية لاستغلال بعض المنابر الدولية أو القوانين التجارية للتشويش على الشراكات الاقتصادية للمغرب. كما يجب ضمان التنمية الشاملة لضمان استفادة كافة الساكنة المحلية من الثمار التنموية للمشاريع الكبرى في المنطقة. إلى جانب الحرب الإعلامية الرقمية التي تصاعدت وتيرتها عبر بث الأخبار الزائفة تستهدف السيادة الوطنية وهو ما يتطلب جبهة رقمية قوية.

وبدورنا كحزب الديمقراطيين الجدد نلتزم في أرضيتنا الانتخابية بضرورة:

- **تفعيل** دور "الدبلوماسية الموازية"، الحزبية والمدنية، عبر تكوين شباب الأقاليم الجنوبية لتمثيل المغرب في المحافل الدولية والدفاع عن مغربية الصحراء بلغات متعددة ومنطق حقوقي وقانوني رصين.
- **إطلاق** برنامج "الداخلة-العيون: قطب الابتكار الأخضر"، عبر دعم الشركات الناشئة المحلية المتخصصة في تقنيات تحلية المياه والطاقات المتجددة، لربط الشباب الصحراوي مباشرة بسلاسل القيمة العالمية (الهيدروجين والأمونيا الخضراء).

- **إحداث** "مرصد وطني لليقظة الرقمية"، مهمته التصدي للإشاعات التي تمس بالوحدة الترابية، وتعزيز الرواية التاريخية والقانونية للمغرب في الفضاء الرقمي العالمي.
- **تكريس** نموذج "الحكم الذاتي" كخيار وحيد وأوحد تحت السيادة المغربية، عبر إشراك الساكنة المحلية بشكل أعمق في تدبير شؤونها الجهوية، تماشيا مع روح الجهوية المتقدمة.

مدونة الأسرة

تميزت هذه الفترة بتجاوز حالة "الجمود" التي طبعت المدونة منذ سنة 2004، وذلك بفضل الإرادة الملكية السامية التي تجسدت في خطاب العرش ليوليوز 2022، الذي دعا إلى مراجعة شاملة لمدونة الأسرة لتجاوز الاختلالات والسلبيات التي أبانت عنها الممارسة القضائية.

إن إصلاح مدونة الأسرة ليس مجرد تعديل قانوني، بل هو إعادة بناء للعقد الاجتماعي المغربي في أبعاده الأسرية، انطلاقا من مصلحة الطفل الفضلى ومنطق المسؤولية المشتركة.

ويرتكز برنامج حزب الديمقراطيين الجدد على ثلاثة محاور استراتيجية تزاوج بين الحماية القانونية، الأمن الاقتصادي، والوقاية الاستباقية، وهي كالاتي:

- **محور الحماية القانونية والعدالة الأسرية:**

يطمح حزب الديمقراطيين الجدد إلى تحويل النص القانوني من أداة جامدة إلى آلية مرنة تحمي الأطراف الأكثر هشاشة. يتضمن ذلك إنهاء ثغرة "الاستثناء" في زواج القاصرات عبر سن قانون يمنع ذلك منعا كليا دون أي سلطة تقديرية واسعة، مما يضمن حماية الطفولة وفق المعايير الدولية والوطنية. وإيمانا بضرورة المساواة في المسؤولية، يلتزم الحزب بترسيخ مبدأ "الولاية القانونية المشتركة" بين الأب والأم، لتصبح تلقائية وفورية في كل ما يخص الشؤون الإدارية والتربوية للأبناء، بعيدا عن تعقيدات الإذن القضائي ولضمان السرعة والشفافية. كما سيعمل الحزب على خلق منصة رقمية وطنية للأسرة تابعة لوزارة العدل، تتيح تتبع ملفات النفقة والحضانة لحظة بلحظة، مع إلزامية تحويل النفقات عبر حسابات بنكية مؤمنة لإنهاء ظاهرة التماطل وتخفيف الضغط على أروقة المحاكم.

- **محور الأمن الاقتصادي والاجتماعي للأسرة:**

يدرك حزب الديمقراطيين الجدد أن استقرار الأسرة مرهون بتأمينها اقتصاديا، خاصة في حالات الطلاق. لذا، نقترح توسيع معايير الاستفادة من "صندوق التكافل العائلي" ليشمل

الفئات التي تعاني من بطء المساطر القضائية، مع تبسيط معقد لمساطر الاستفادة. موازاة مع ذلك، يلتزم الحزب بإطلاق برنامج وطني طموح للتمكين الاقتصادي للمطلقات والأمهات العازبات، يركز على التكوين الحرفي والمهني، مع تخصيص "كوطا" محفزة لهن في برامج الدعم الذاتي والمشاريع الصغرى لضمان استقلاليتهن المادية ومنع انزلاقهن نحو الفقر بعد انفصال الرابطة الزوجية.

- **محور الوقاية والوساطة الأسرية:**

بدلا من الاكتفاء بمعالجة آثار الطلاق، يلتزم حزب الديمقراطيين الجدد باعتماد استراتيجية استباقية للحد من نسب التفكك الأسري. سنعمل على إحداث مراكز جهوية للوساطة الأسرية تجعل من اللجوء للوساطة خطوة إجبارية قبل عرض نزاعات الشقاق على القضاء، حيث يشرف عليها فريق متعدد التخصصات من أخصائيين اجتماعيين ونفسانيين وفقهاء متخصصين. كما سيعزز الحزب الوعي المجتمعي عبر إدراج وحدات تعليمية في المناهج الثانوية تدرس "ثقافة الحقوق والواجبات الأسرية"، لتهيئة جيل واعي قادر على تدبير النزاعات بالحوار.

- **المبادرات العاجلة:**

يركز حزب الديمقراطيين الجدد على ثلاثة إجراءات تنفيذية عاجلة:

- إصدار "دليل المساطر الأسرية الميسرة" لتوحيد الاجتهاد القضائي لتجنب التباين بين المحاكم.
- إطلاق خلايا للوساطة الاستباقية كجسم تجريبي في المحاكم الكبرى.,
- تفعيل الحساب البنكي الموحد للنفقة لضمان صون كرامة الأطفال وضمان حقوقهم المالية دون تأخير.

إن هذا البرنامج يبتعد عن الخطابات الإيديولوجية المتشنجة، ليتبنى لغة الواقعية السياسية التي تجعل من "الأسرة المستقرة" حجر الزاوية في بناء الوطن. نحن لا نعد فقط بتعديل النصوص، بل نعد بتغيير الممارسة لضمان خدمات اجتماعية وقانونية ترقى لتطلعات المواطنين.

السياسة اللغوية

تعد المسألة اللغوية في المملكة المغربية قضية ذات أبعاد سيادية تتقاطع فيها تطلعات الهوية الوطنية مع رهانات التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية. وعلى الرغم من المكاسب الدستورية التي كرسها دستور 2011 بجعله اللغة الأمازيغية لغة رسمية إلى جانب اللغة

العربية، إلا أن رصد مسارات السياسة اللغوية على مدار السنوات الخمس الماضية (2021-2026) يكشف عن وجود فجوات حادة وتجاذبات بنيوية حالت دون تحقيق توازن لغوي يحمي السلم الثقافي ويدعم جودة التعلمات.

وعلى الرغم من إقرار القانون التنظيمي رقم 26.16 المتعلق بتحديد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، وتخصيص موارد مالية سنوية عبر صندوق تحديث الإدارة العمومية ودعم الانتقال الرقمي واستعمال الأمازيغية، الذي ضخ مبالغ متدرجة بلغت 200 مليون درهم سنة 2022 و300 مليون درهم في كل من سنتي 2023 و2024 في أفق الوصول إلى مليار درهم كوتيرة سنوية انطلاقا من سنة 2025، إلا أن هذا الورش المالي ظل معزولا عن واقع التنزيل الميداني؛ إذ ركز التنزيل الحكومي على البعد الجمالي والتواصلي الخارجي مثل لوحات التشوير وواجهات المحاكم ووسائل النقل الإدارية، بينما عانت الجوانب الجوهرية من تراجع واضح.

يتجلى العجز الأساسي في قطاع التعليم المدرسي؛ حيث لم يتجاوز عدد الأساتذة المتخصصين حاجز 5,000 أستاذ، وهو رقم متواضع جدا مقارنة بالاحتياج الحقيقي للتعميم الشامل الذي يتطلب ما لا يقل عن 20,000 أستاذ. وقد أدى هذا النقص الحاد إلى استمرار حصر الأمازيغية في مستويات ابتدائية معينة وبحصص زمنية غير منتظمة.

علاوة على ذلك، شهدت الساحة التربوية احتقانا كبيرا عقب إقصاء مادة اللغة الأمازيغية وأساتذتها من مشروع "مدارس الريادة" ومن التعويضات والمنح التحفيزية المرتبطة به.وقد اعتبرت الفعاليات الحقوقية والتربوية هذا الاستبعاد تكريسا لنظرة دونية تجعل الأمازيغية مادة ثانوية وهامشية خارج حسابات الإصلاح الجوهري للمدرسة العمومية.

وفي التعليم الخصوصي والبعثات الأجنبية، تخلت السلطة الحكومية عن أدوارها الرقابية؛ حيث ظل تعليم الأمازيغية اختياريا ومغيبا تماما في أغلب المؤسسات الخاصة، مما كرس تعليما طبقيا يتيح لأبناء الفئات الميسورة التملص من دراسة اللغات الوطنية.

ولم تقتصر هذه الاختلالات على التعليم فحسب، بل امتدت لتشمل الحقوق الاجتماعية الأساسية؛ حيث سجلت جمعيات مدنية استمرار منع بعض الأسر في مناطق مثل إقليم تنغير من تسجيل مواليدها الجدد بأسماء أمازيغية في دفاتر الحالة المدنية.

كما يمثل تبني خيار "التناوب اللغوي" بموجب القانون الإطار رقم 51.17، وتنزيله من خلال فرنسة المواد العلمية والتقنية في السلكين الإعدادي والثانوي، أحد أبرز الاختلالات البيداغوجية التي رصدتها الهيئات التقييمية. وعلى الرغم من أن الرؤية الاستراتيجية 2015-2030 اعتبرت اللغة العربية لغة التدريس الأساسية مع الانفتاح المتوازن على اللغات

الأجنبية، إلا أن الممارسة الفعلية أظهرت انحيازاً تاماً للغة الفرنسية التي استحوذت على ثلثي زمن التعلم الإلزامي.

وتشير البيانات الميدانية إلى أن فرنسة التعليم المدرسي تسببت في هبوط مقلق لمستوى التلاميذ في العلوم والرياضيات؛ إذ أكد تقييم TIMSS الدولي لسنة 2023 تراجع مستوى التلاميذ المغاربة بـ 68 نقطة بين سنتي 2019 و2023. ويربط الخبراء التربويون هذا الانهيار المعرفي بإجبار التلاميذ على استيعاب مفاهيم علمية دقيقة بلغة أجنبية لا يتقن الحد الأدنى منها سوى 20% من المتعلمين.

ورغم الترحيب المجتمعي الواسع بقرار وزارة التربية الوطنية الصادر في ماي 2023 لتعميم تدريس اللغة الإنجليزية تدريجيا بالسلك الإعدادي انطِلاقا من الموسم الدراسي 2023-2024 للوصول لنسبة تغطية 100% بحلول الموسم 2025-2026، إلا أن التنزيل اتسم بارتجالية واضحة تفتقر للشروط الموضوعية لإنجاحه. وتبرز الاختلالات الهيكلية في هذا الورش من خلال فرض الوزارة لغلاف زمني يصل إلى 24 ساعة تدريس أسبوعيا لكل مدرس تتوزع على 12 قسما بمعدل ساعتين فقط لكل قسم. وتحول هذا النمط التنظيمي إلى عبء بيداغوجي أشبه بالحراسة والضبط الإداري بدلا من التدريس الفعلي ذي الجودة. بالإضافة إلى ذلك، يعاني المشروع من خصاص حاد في الموارد البشرية المؤهلة؛ حيث تفتقر المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين إلى الأساتذة الباحثين المتخصصين في بيداغوجيا وديداكتيك الإنجليزية.

وقد عمق هذا الخلل غياب التنسيق التام بين الوزارة الوصية والجامعات المغربية، على الرغم من أن الجامعات بدأت مسارا موازيا لتمكين الطلبة لغويا عبر فتح شعب التكوينات الأفقية واعتماد 25 مسلكا جديدا برسم الموسم 2023-2024 وتوقيع مذكرة تفاهم مع المجلس الثقافي البريطاني في ماي 2023 لإحداث مراكز إشهاد لغوي بجامعات الرباط وفاس ومراكش. إن هذا الفصل بين قطاع التعليم المدرسي وقطاع التعليم العالي يعكس غياب رؤية شمولية مندمجة لإصلاح المناهج، وهو ما أدى إلى تشتيت الجهود وهدر الزمن التنموي.

وقد شهدت الفترة بين 2021 و2026 جمودا تشريعيا ومؤسساتيا غير مبرر ساهم في تعميق الفوضى اللغوية في الفضاء العام والإداري؛ حيث تفتقر السياسة اللغوية إلى الوضوح الكافي لتحديد وظائف اللغتين الرسميتين واللغات الأجنبية. ويأتي على رأس هذا الجمود تعمد حكومة عزيز أخنوش تجميد اللجنة الوزارية المكلفة بتتبع إصلاح منظومة التعليم، وبالتالي تجميد خروج مشروع المرسوم رقم 2.21.448 المتعلق بتحديد تطبيقات الهندسة اللغوية بالتعليم المدرسي والمهني والعالي. وقد قامت الحكومة بإحالة المشروع مجددا على المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، في يونيو 2025، بذريعة تغير أعضاء المجلس، متجاهلة أنه سبق للمجلس في ولايته الأولى أن أبدى رأيه المفصل فيه (الرأي رقم 9/2021).

وانتقد المجلس تكرار الإحالة واقتصار نص مشروع المرسوم على التذكير بالمبادئ العامة والتوجيهات الفضفاضة دون صياغتها في إجراءات وتدابير عملية وكمية واضحة ومحددة الآجال والمسؤوليات، متهما الحكومة بالقفز على المادة 31 من القانون الإطار التي تلزم المدارس الأجنبية بتدريس اللغتين العربية والأمازيغية للأطفال المغاربة.

وفي سياق متصل، يستمر الشلل التام للمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية على الرغم من صدور قانونه التنظيمي وتخصيص ميزانيات سنوية له دون تفعيل حقيقي لأدواره الرقابية والحمائية. ونتج عن هذا التعطيل المؤسساتي بروز ظواهر هجينة مثل "التلوث اللغوي" والتداخل المعجمي العشوائي بين اللهجات المحلية واللغات الأجنبية في الإعلام والإدارات.

كما تعالت أصوات غير مؤهلة علميا تدعو لفرض "العامية المغربية" (الدارجة) كبديل لغوي في التدريس، وهو توجه حذر منه مجلس المستشارين في تقريره الأخير لكونه يؤدي إلى إزاحة اللغة العربية الفصحى ومحو التراث الحضاري المرتبط بها. أما على مستوى قطاع العدالة، فقد كرس قانون التنظيم القضائي الجديد وضعا دونيا للأمازيغية؛ حيث نص بصفة حاسمة على أن اللغة العربية وحدها هي لغة التقاضي وكتابة الأحكام، وحصر استعمال الأمازيغية في المساطر الشفوية وبشروط تقييدية تعتمد على الترجمة، مما يخل بمبدأ "العدالة اللغوية" والمحاكمة العادلة للناطقين بالأمازيغية فقط.

كما حافظ القانون المنظم لمهنة المحاماة على شرط الحصول على الإجازة في اللغة العربية لولوج المهنة، مستثنيا بصفة صريحة الحاصلين على الإجازة في الدراسات الأمازيغية.

تأسيسا على التشخيص العلمي الهيكلي السابق، يقدم حزب الديمقراطيين الجدد رؤية متكاملة وحلولا إجرائية قابلة للتطبيق لمعالجة الاختلالات اللغوية، مرتكزا على مبدأ "العدالة اللغوية" والسيادة الوطنية كرافعة لا غنى عنها لبناء الرأسمال البشري المؤهل وتحقيق تكافؤ الفرص لجميع المغاربة. وذلك من خلال 4 ركائز أساسية وهي كالتالي:

- **ركيزة الحماية وتوطيد السيادة اللغوية الوطنية في التعليم والإدارة:**

تتأسس هذه الركيزة على حماية اللغتين الرسميتين (العربية والأمازيغية) من التهميش والهيمنة اللغوية الأجنبية غير الدستورية عبر:

- مراجعة هندسة لغات تدريس العلوم من خلال الالتزام بالوقف الفوري للتنزيل العشوائي لفرنسة العلوم بالسلكين الإعدادي والتأهيلي، وإعادة إقرار اللغة العربية كلغة أساسية لتدريس العلوم والرياضيات في التعليم المدرسي لضمان الفهم المعرفي السليم.

على أن يترافق ذلك مع تدريس المصطلحات التقنية باللغتين الإنجليزية والفرنسية بصفة متوازية ومندمجة (منهجية CLIL) لتمكين المتعلمين من الانتقال السلس والمبكر نحو التخصصات الجامعية دون عوائق لغوية.

- تحرير مرسوم الهندسة اللغوية وتدقيقه عبر استكمال المسار التشريعي لإصدار مشروع المرسوم رقم 2.21.448 المتعلق بتطبيقات الهندسة اللغوية فورا، بعد تضمينه لمصفوفة من الإجراءات والتدابير العملية والكمية المحددة بالآجال والمسؤوليات، تنفيذا لتوصيات المجلس الأعلى للتربية والتكوين، مع إلزام المدارس الأجنبية والبعثات المعتمدة بالمغرب بتدريس اللغتين العربية والأمازيغية للأطفال المغاربة بصفة إجبارية وصارمة.
- إقرار السيادة اللغوية في الإدارة والاقتصاد بواسطة حظر استعمال اللغة الفرنسية في المراسلات الإدارية الرسمية والوثائق الداخلية للإدارات العمومية والمؤسسات شبه الحكومية والمقاولات الوطنية، وفرض استعمال اللغتين الرسميتين للبلاد في كافة المعاملات المالية والاقتصادية والعروض التجارية لضمان الأمن اللغوي وحماية المستهلك المغربي.

- **ركيزة التمكين البيداغوجي والمهني للأمازيغية وإنهاء مظاهر الإقصاء:**

تهدف هذه الركيزة إلى الارتقاء بالأمازيغية من التفعيل الرمزي البصري إلى التمكين الفعلي في كافة مجالات الحياة العامة ذات الأولوية من خلال:

- الإدماج المنصف في مشاريع الريادة والتعميم عبر إنصاف أساتذة اللغة الأمازيغية فورا عبر إدماجهم الكامل والفعلي في مشروع "مدارس الريادة"، وتمتيعهم بكافة الحقوق والتعويضات والمنح التحفيزية المتاحة لزملائهم بالمؤسسات ذاتها لمنع أي تمييز تخصصي أو نقابي داخل المنظومة. ويترافق ذلك مع إقرار إجبارية تدريس الأمازيغية في مؤسسات التعليم الخصوصي والبعثات الأجنبية كشرط أساسي للحصول على الترخيص وتجديده.
- ردم فجوة الموارد البشرية بقطاع التعليم بواسطة إطلاق مخطط خماسي استعجالي (2026-2031) لتوظيف وتكوين 15,000 أستاذ متخصص في تدريس الأمازيغية (بمعدل 3,000 أستاذ سنويا) بالاعتماد على مخرجات شعب الإجازة في التربية تخصص التعليم الابتدائي - اللغة الأمازيغية بالجامعات والمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين.
- تحقيق العدالة اللغوية في قطاع العدالة والقضاء عبر تعديل مقتضيات قانون التنظيم القضائي الجديد لجعل الأمازيغية لغة معتمدة ومقبولة بصفة رسمية ومكتوبة في المحاكم والمرافعات وصياغة الأحكام القضائية بناء على طلب المتقاضين. ويصاحب

ذلك إلغاء الشرط التمييزي في قانون المحاماة وتخويل الحاصلين على الإجازة في الدراسات الأمازيغية الحق الكامل في الولوج لمهن المحاماة والقضاء والتوثيق كغيرهم من خريجي كليات الحقوق والشريعة واللغة العربية.

- ضمان الحقوق المدنية الهوياتية من خلال إصدار دورية مشتركة حاسمة بين وزارتي الداخلية والعدل تضمن بصفة قطعية حق المواطنين في تسمية مواليدهم بأسماء أمازيغية دون تضييق أو منع في كافة مكاتب الحالة المدنية بتراب المملكة وخارجها.

- **ركيزة عقلنة تدريس الإنجليزية وبناء شراكات بيداغوجية مستدامة:**

تسعى هذه الركيزة إلى بناء بديل لغوي عالمي منفتح وفعال يتجاوز الارتجالية الحالية ويحمي كفاءة الأطر البيداغوجية بواسطة الإجراءات التالية:

- موازنة العبء البيداغوجي لمدرسي الإنجليزية حيث يجب تخفيض الساعات القانونية المفروضة على مدرسي اللغة الإنجليزية بالتعليم الإعدادي لتتلاءم مع المعايير التربوية السليمة، أي بحد أقصى 6 إلى 8 أقسام بدلا من 12 قسما، لضمان قدرة الأستاذ على المتابعة والتقويم المستمر للتعلمات.
- التنسيق المؤسساتي مع الجامعات ومراكز الإشهاد من خلال تفعيل الشراكة العضوية بين وزارة التربية الوطنية وقطاع التعليم العالي لاستثمار مخرجات شعب اللغة الإنجليزية ومراكز الإشهاد اللغوي المحدثة بتنسيق مع المجلس الثقافي البريطاني بجامعات الرباط ومراكش وفاس، وتوفير التكوين الديداكتيكي والبيداغوجي اللازم لهؤلاء الخريجين لإعدادهم للتدريس بالإعدادي والثانوي.
- تكييف الإنجليزية للأغراض المهنية والتكنولوجية عبر تطوير مناهج تعليمية حديثة للغة الإنجليزية تركز على "الإنجليزية المهنية والتقنية" لربط المادة بمتطلبات العصر الرقمي والذكاء الاصطناعي والعلوم المعاصرة وسوق الشغل الدولي.

- **ركيزة تفعيل آليات الرقابة والحكامة اللغوية المستقلة:**

تتأسس هذه الركيزة على تفعيل دور المؤسسات الدستورية المعطلة لمكافحة الفوضى والتلوث اللغوي في المشهد العام. ويمكن تحقيق ذلك بواسطة الإجراءات التالية:

- الهيكلة السريعة للمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية من خلال التفعيل الفوري للمجلس الوطني وتشكيل لجانه العلمية ليتولى مهامه الدستورية والرقابية كجهاز مستقل يقيم السياسات اللغوية الحكومية بصفة دورية ويراقب الالتزام بالأمن اللغوي الوطني.

- مكافحة التلوث اللغوي في الإعلام عبر إلزام القنوات التلفزيونية والإذاعية العمومية والخاصة بدفاتر تحملات تفرض الالتزام الصارم باستعمال لغة إعلامية راقية من الفصحى والأمازيغية المعيارية والتهذيب اللغوي للهجات المحلية، وتفادي الترويج للهجين اللغوي والتداخل العشوائي الذي يضعف البنية اللغوية والجمالية للمجتمع.
- ملاءمة القوانين والتشريعات بواسطة إجراء مراجعة تشريعية شاملة لكافة القوانين والنصوص التنظيمية القطاعية، خاصة بوزارات العدل، والصحة، والتعليم العالي، والاتصال، لملاءمتها بشكل كامل مع الفصل الخامس من الدستور، بما يضمن تكافؤ الفرص بين جميع المواطنين على اختلاف مكوناتهم اللغوية والثقافية. الفصل الخامس من الدستور، بما يضمن تكافؤ الفرص بين جميع المواطنين على اختلاف مكوناتهم اللغوية والثقافية.

تظهر الدراسة الشاملة لملف السياسة اللغوية في المغرب على مدار السنوات الخمس الماضية أن الأزمة الحقيقية ليست أزمة موارد أو كفاءة في البنى اللغوية الوطنية، بل هي أزمة تدبير سياسي يفتقر إلى الجرأة والحسم التشريعي أمام جهات الضغط والمصالح الفرنكوفونية. إن التراجع المستمر في المؤشرات التعليمية والعلمية وتزايد الاحتقان في صفوف الفاعلين التربويين وحقوقيي الأمازيغية يفرض تبني هذا البرنامج المقترح كخيار استراتيجي لا غنى عنه.

إن تحقيق الأمن اللغوي والعدالة المجتمعية في المغرب يستوجب بالضرورة التفعيل المتزامن والمنصف للمادتين الرسميتين، العربية والأمازيغية، في حقول العلم والإدارة والقضاء، مع الانفتاح الواعي والبراغماتي على اللغة الإنجليزية كلغة تكنولوجية وعلمية أولى على الصعيد الدولي. وبموجب هذا التكامل، تستطيع المملكة ردم الفوارق الطبقية، وبناء رأسمال بشري متمكن، وترسيخ تلاحم الهوية الوطنية المتعددة الروافد.

الثقافة والرياضة كقوة ناعمة

يتطلع حزب الديمقراطيين الجدد إلى تنظيم كأس العالم 2030 كرافعة للتنمية الشاملة، معتبرا أن النجاح في تنظيم "كان 2025" قد زكى الثقة الدولية في المملكة. يرى الحزب أن الرياضة والثقافة هما أدوات لإبراز الهوية المغربية المتعددة الروافد وتعزيز إشعاعها العالمي.

فحسب المؤشرات الرسمية والميدانية، رسخ المغرب مكانته كقوة كروية بعد برونزية أولمبياد باريس وتصدره عربيا وإفريقيا في تصنيفات "فيفا"، مع رصد ميزانية ضخمة تناهز **15 مليار درهم** لتأهيل الملاعب الكبرى استعدادا لـ 2030. كما تم رصد **682 مليون درهم**

لدعم الاستثمار الثقافي ضمن ميزانية 2026، مع تخصيص ميزانية إجمالية لقطاع الثقافة والتواصل تصل إلى **2.3 مليار درهم**. إلى جانب إطلاق "خارطة طريق 2026" لدعم المبدعين وتحويل الفعل الثقافي إلى "صناعة استثمارية" تساهم في الناتج الداخلي الخام، مع التركيز على المهن الرقمية والسينمائية.

لكن من أجل الحفاظ على هذا الإشعاع العالمي والاستثمار الثقافي لابد من الانتباه إلى نقط مهمة ك:

- تحدي الانتقال من "تألق المنتخب الأول" إلى هيكلة شاملة للرياضة المدرسية والجامعية والرياضات الفردية وهو ما يمثل استدامة للإنجاز الرياضي.
- تمركز الأنشطة والمهرجانات الكبرى في المدن السياحية، مما يخلق "عزلة ثقافية" في المناطق القروية والمدن الصغرى، وهو ما يستوجب معه عدالة ثقافية مجالية.
- ضعف رقمنة التراث اللامادي وتأخر استثمار القوة الناعمة في الفضاء الرقمي العالمي (صناعة المحتوى، الألعاب الإلكترونية)، ما يستوجب التركيز على التحول الرقمي الخاص بالثقافة.

لذلك يلتزم حزب الديمقراطيين الجدد في أرضيته الانتخابية بجعل الرياضة والثقافة محركا للتنمية البشرية عبر:

- **إحداث** "أكاديميات جهوية للتميز الرياضي" على غرار أكاديمية محمد السادس، لضمان التنقيب عن المواهب في كل جهات المملكة وتوفير مسارات "دراسة ورياضة" احترافية.
- **تفعيل** مفهوم "اقتصاد الثقافة" عبر منح تحفيزات ضريبية للمقاولات التي تستثمر في الفنون والصناعات السينمائية، مع **دعم** خلق 100 ألف منصب شغل للشباب في المهن الإبداعية بحلول 2030.
- **إطلاق** مشروع "جواز الثقافة الرقمي" للشباب أكثر إبداعا، لتمكينهم من ولوج المسارح والمتاحف والخدمات الرقمية بأسعار رمزية، لتعزيز الهوية الوطنية والوعي الثقافي.
- **الاستثمار** في "الدبلوماسية الثقافية والرياضية" عبر جعل المونديال القادم منصة للتعريف بالهوية المغربية المتعددة الروافد (الأمازيغية، العربية، الحسانية...) وجذب الاستثمارات الخارجية.

وقد خلص حزب الديمقراطيين الجدد إلى توصيات تتمثل في ضرورة استكمال التنزيل الديمقراطي للدستور، وتعزيز دور المؤسسات التمثيلية في الرقابة على العمل الحكومي، خاصة في تنفيذ الأوراش الاجتماعية الكبرى. والتحول من اقتصاد يعتمد على التساقطات المطرية إلى اقتصاد "سيادي" يرتكز على التكنولوجيا والتحلية والطاقات المتجددة، مع حماية الأمن الغذائي والطاقي للمغاربة. بالإضافة إلى ضمان التنزيل السليم والمنصف لمدونة الأسرة 2026، مع توفير الدعم المالي واللوجستي لإنجاح إصلاح قطاعي الصحة والتعليم، واعتبارهما استثمارا في المستقبل وليس عبئا على الميزانية. إلى جانب استثمار الزخم الدولي لقرار مجلس الأمن 2797 لطي ملف النزاع المفتعل حول الصحراء المغربية نهائيا، والانتقال نحو مرحلة "البناء الجهوي" المتكامل تحت سيادة المملكة.

يظل حزب الديمقراطيين الجدد وفيا لمبادئه التأسيسية، مؤمنا بأن "النجاعة والفعالية" هما الطريق الوحيد لبناء مغرب الحداثة والعدالة والكرامة، مغرب يعتز بهويته وينفتح على مستقبله بثبات.